آخر اسلحة "الردع" الفلسطينية الرسمية!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام ووفد الكونغرس الأميركي يبحث الأماكن المناسبة لتكون مقرا جديدا للسفارة الأمريكية في القدس، وصلت أن نشرت صور لمكان في حي تلبيوت بجوار القنصلية الراهن، بل أن رئيس الوفد السناتور رون دي سانتيس رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الأمن القومي التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، أعلن بدون اي غموض أن الرئيس دونالد ترامب سيوقع على مرسوم النقل في الأول من يونيو (حزيران) القادم، ولن يحدث اي رد فعل عربي (وبالقطع يحسب ضمنه الفلسطيني) على ذلك القرار، كون العرب يعيشون هلع الخطر الإيراني ومشاكل داخلية مختلفة، حسبما قال..

الموعد الذي أعلنه دي سانتيس هو التاريخ السنوي لتوقيع الرئيس الأمريكي مرسوما رئاسيا بعدم تنفيذ قرار الكونغرس بنقل السفارة، ويبدو أن ترامب لن يقوم بتوقيع المرسوم، وعليه يبدو الأمر وكأنه تنفيذ قرار الكونغرس الأمريكي..

مناورة سياسية لا أكثر، لكنها في الحقيقة أخطر مناورة أمريكية، ليس في قرار النقل فحسب، بل لدرجة الاستخفاف الكامن في تنفيذ ذلك القرار، وما قاله حول رد الفعل العربي، ما يبدو أكثر كارثية من القرار ذاته..

ولأن المسألة تتجه نحو التنفيذ وخلال أشهر عدة لا أكثر، بات من الضرورة أن تعيد الرئاسة الفلسطينية النظر في طريقتها بالتعامل مع القرار المرتقب تنفيذه قريبا جدا، ولم يعد بالامكان الحديث عن احتماليات أخرى، وصلت من هذا الطرف أو ذاك، حيث الحقيقة السياسية هو تنفيذ قرار الكونغرس بنقل السفارة عبر عدم توقيع الرئيس الأمريكي مرسومه الخاص بوقف التنفيذ، ضمن الصلاحيات الدستورية الممنوحة له..

لو أن الرئاسة الفلسطينية تريد التعامل بالجدية الوطنية نحو مخاطر نقل السفارة، فما تمارسه لا يشير مطلقا انها تتجه لـ"مواجهة سياسية حقيقية" مع أمريكا أو غيرها، وأن "كبشة التهديدات" التي أطلقها حامل حقيبة المفاوضات في حركة فتح، صائب عريقات تصبح جزءا من "اسلحة بالية"، مكانها أرشيف دائرة المفاوضات أو مكتب الرئيس محمود عباس..

وعدم الجدية في مسار الرئيس عباس وفريقه للمواجهة الجادة، لخصها مستشاره الجديد للعلاقات الدولية د.نبيل شعث، وبعيدا عن لغة "العواطف" في تصريحه، بالقول أن القدس أغلى علينا من ترامب نفسه، مع أنه تعبير بلا قيمة سياسية حقيقية، فما أعلنه من رد على قرار النقل، بإن" الجانب الفلسطيني أبلغ الولايات المتحدة الأمريكية أن إقدامها على نقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس يلغي دورها في أي عملية سلام"، يمثل قمة السخرية بل والمهزلة السياسية..

بداية، هل حقا يمتلك د.شعث القدرة على الغاء عملية السلام، والرئيس عباس يعلن ليل نهار أنه جاهز للمفاوضات المباشرة مع نتنياهو في أي مكان وزمان، وقبلها هل حقا يمكن أن يوافق الرئيس نفسه على الغاء دور أمريكا، وكيف لنا أن نقرأ مثل هذا التعبير غير المتسق مع مسار الواقع السياسي..وقبلها بساعات كان عريقات يعلن عن اتصالات "متعددة" الأشكال مع امريكا..

ولنفترض، ان الرئيس عباس وفريقه السياسي ومنهم الآن، د.شعث، يرفضون عملية السلام، وسيلغون دور أمريكا فيها، وأن هذا "السلاح الإختراع" حقيقة وليس "كلاما كما الكلام"، هل يمكن اعلام شعب فلسطين كيف يمكن تنفيذ ذلك القول، وما هي سندات تلك الخطة المراد لها مواجهة أمريكا..

هل هناك قرار رئاسي بكسر شوكة الانقسام بخطوة عملية حقيقة الكل يعلمها، ولا تحتاج لأي حوار مضاف، ان يدعو الرئيس عباس وفورا الى لقاء "الإطار القيادي الموحد" للشعب الفلسطيني في مقر الجامعة العربية، ومنه يتم الاعلان عن انتهاء مرحلة السلطة وبدأ مرحلة الدولة، بكل ما لها وعليها من التزامات ضمن سياق المتفق عليه وطنيا، وهذا موقف لن يجرؤ وطني فلسطيني على رفضه، ومن يرفضه يصبح خارج الإجماع، مع إمكانية تحفظ البعض لأسباب مختلفة..

ومن هذا القرار تفتح أبواب قرارات أخرى، اعلان دولة فلسطين وبرلمانها مع صلاحية مؤقتة لانتخاب رئيس الدولة ورئيس البرلمان، وله أن يعتبر قطاع غزة الجزء الخالي من التواجد الاحتلالي وشبه المحرر، قاعدة الانطلاق لاستكمال

انهاء احتلال دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة، وعليه تكون اقامة رئيس دولة فلسطين المنتخب مدينة غزة..

بالتأكيد، من يريد الرد على قرار ترامب القادم، يبدا حقا في تهيئة الرأي العام الفلسطيني لمواجهة كبرى متعددة الأشكال، وان القادم قد يكون معركة شاملة وقاسية دفاعا عن "الوطنية الفلسطينية الكيان والقضية"، وعليه لا بد من صياغة سياسية جديدة لواجبات ومهام قوات الأمن في الضفة الغربية، بحيث تكون رافعة للفعل المواجه وليس عقبة في طريقه..كما تهيئة القوى لتلك المعركة الحقيقية، وليس بالذهاب الى انتخابات محلية تفتح باب الكارثة السياسية..

الرد على قرار النقل ليس باستنباط أشكال لغوية من التصريحات، باتت أمريكا، وغيرها من دول العالم، وقبلهم جميعا الشعب الفلسطيني، يدرك ان مثل هذه التهديدات اللغة لن تنجب فعلا..

السلاح المخترع الجديد بحرمان أمريكا من رعاية عملية السلام ليس سوى انعكاس لخفة سياسية لا مثيل لها..وبالقطع مثل هكذا كلام هو ما يعنيه عضو الكونغرس بأنهم لا يحسبون حسابا لرد الفعل على قرار النقل..ليتهم يفهمون ويدركون لو كانوا حقا يهتمون لمصير قضية وطن!

ملاحظة وتنويه خاص: مثقفين وساسة وشخصيات عامة تحدثت عن اعدام باسل الأعرج واستشهاده، كما لم تتحدث من قبل، ما قيل عن باسل حزنا وفخرا يكشف عن شخصية كسبت احترام نادر دون ادعاء، ولكن ما يثير التساؤل كيف صمت اتحاد الكتاب عن قول كلمة في شهيد له هذا الرصيد من حب مثقفين ومبدعين..اليس من واجب هذا الاتحاد أن يفخر بهذا الشاب حتى لو لم يكن عضوا في سجلاته..بالمناسبة الشرعية ليست فقط لقبا بل هي ممارسة وعندما تغيب الممارسة تبدأ الشرعية بالتآكل..

إعدامات حماس تستوجب الهتاف: "يسقط حكم العسكر في غزة"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة أقدمت حركة حماس عبر ما تسميه "محكمة عسكرية"، على اصدار حكما باعدام اثنين بتهمة الإتجار بالمخدرات، وهو الأول من نوعه منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، والأول منذ انقلاب حماس وسيطرتها بالقوة القهرية على قطاع غزة، لتقيم نظاما عسكريا، أكملته بانتخاب يحيى السنوار "حاكما عسكريا عاما"..

حكم حماس بداية هو حكم باعدام القانون، قبل ان يكون إعدام اشخاص يتاجرون بمستقبل شباب، ويستحقون أقصى العقوبات وفقا للقانون، وما حدث لا يمكن اعتباره فقط شكلا من اشكال مواجهة تجارة المخدرات، التي تضاعفت اضاعفا منذ سيطرة حماس على القطاع، وقد نشرت تقارير مختلفة عن اتساع حركة تجارة هذه "السموم البيضاء"، لكن ما اقدمت عليه حماس يمثل خروجا لا مسبوق على كل اسس الحكم والقانون..

بعيدا عن أن محاكم حماس هي ذاتها خارج نطاق "الشرعية القضائية"، لكنها ايضا حكمت بما ليس موجودا في نص القانون الفلسطيني، ووفقا لما قاله "المسؤول في وزارة العدل الفلسطينية" مجدي الحردان، إن "قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر عام 2016، يخلو من الحكم بالإعدام على أي مدان بهذه القضية".

وبالطبع كل قانون هو مستبط بالأساس من القانون الأساسي للسلطة الوطنية، الذي يمثل "الدستور المؤقت"، وبالتالي فما قامت به حماس لا صلة له بقانون فلسطيني، الى جانب أن حكم كما هذه الأحكام يجب أن يصادق عليها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بصفته، وهو ايضا ما لم تدير حماس له بالا..وأن يتنازل الرئيس عباس عن حقه، لاعتبارات الصفقات الخاصة بينه وقادة حماس في الخارج، فذلك لا يعني تناول الحق والقانون..

المفارقة هنا، ما اعلنه النائب عن حركة حماس ومسؤول لجنتها القانونية محمد فرج الغول، "أن عقوبة الإعدام بحق مروجي المخدرات "مقرة شرعاً في القانون الفلسطيني".

والحق أن الغول لم يوضح حقيقة "الشرع في القانون الفلسطيني"، اهو ما تراه حماس بصفتها "حركة دينية" ترفع راية تطبيق "الشرع الاسلامي" على اساس ان "الاسلام هو الحل"، بدلا للقانون القائم، وإن كان ذلك ما تراه حركة حماس، فلما لا تعلن الغاء القانون الأساسي وتعتمد "الشرع الاسلامي" دستورها الجديد، وتصبح كل أحكام المجتمع وفقا لذلك "القانون الحمساوي الجديد"..

بالتأكيد، مثل هذا الكلام يمثل استخفافا لا مسبوق بالوعي الفلسطيني، قبل ان يكون استهتارا نادرا بقانون هو الذي جاء بحماس لأن تكون حركة في سياق النظام الفلسطيني وتحتل مكانتها وفقا لما حدث لنتائج انتخابات 2006..

أن تصدر حماس أحكامها خارج القانون الذي اعترفت به، فذلك خروج كلي عن النص السياسي ما يحيلها الى حركة "خارج القانون" واعتبارها "غير شرعية"، رغم أن محمود الزهار، أحد ابرز قياداتها، قبل ايام أعلن أن "المجلس التشريعي هو ممثل الشعب الشرعي"، ونواب حماس يعلمون أن التشريعي قائم اساسا وفقا للقانون الأساسي وليس وفقا لقانون "الشرع" الحمساوي، أو وفقا لقانون مصري كان قائما في قطاع غزة قبل 1967..كما اشار الغول، في نكتة نادرة..

إعدام تجار مخدرات، وفقا لما حدث، ليس سوى فصل من فصول مسرحية حماس في الفصل والانفصال عن الوطن وبقايا الوطن، وأنها بذلك تعلنها صراحة، أن "محمية غزة باتت مشيخة عسكرية وفقا للشرع"..

تستطيع حماس أن تنفذ حكمها، لكنها ستدخل عهدا جديدا، بأنها تحكم بما ليس بالقانون، وانها استبدلت قوانين السلطة بقوانين "بلطجة جديدة"، وعليه يصبح من حق كل عائلة يعدم لها شخص وفقا لقانون حماس، أن يلاحقها قانونا في كل مكان، بل وان يتم اعتبار ذلك شكلا من "أشكال جرائم الحرب" كونه إعدام خارج القانون..

ان تلاحق تجار المخدرات وتعاقبهم بكل اشكال العقاب حق ولكنه ضمن القانون ولا ليس وفقا لشهوات اشخاص مصابين بعقدة الموت..

وقبل كل ذلك لتقف قيادة حماس وتحاسب ذاتها، لماذا كل هذا الانتشار لهذه الآفة في زمنها، ولما باتت ظاهرة إجتماعية أخطر كثيرا مما تتفوه به قيادات حماس..

لو أريد المحاكمة حقا لمسوؤلي ترويج تلك الافة، فستبدأ أولا بقادة حماس أنفسهم، لما اوصلوا شباب القطاع منذ نكبتهم الانقلابية الى ما وصلوا اليه، بدأت بهجرة سوداء ادت لمقتل المئات، ومرت دون أن تقف هذه القيادة الحمساوية لتسأل، لما الهروب من "نعيم حماس"..والآن قتل الانسان بإنتشار آفة المخدرات..

كوارث المجتمعات هي مسؤولية من يدير شأنها، ومن يفشل فعليه الرحيل..وهنا يحق القول من اليوم "يسقط حكم العسكر في غزة"..

ملاحظة: رحل المفكر العربي المصري سيد ياسين..بهدوء وبلا ضجيج عاش مع مرضه كما عاش مع أوراقه..سرق المرض جسده لكن لم يتمكن من سرقة اوراقه..سيد ياسين علامة مشرقة في الزمن الظلامي..وداعا يا إنسان!

تنويه خاص: مفارقات عالمنا، أن يحتفل أهل اسبانيا بعيد الربيع عبر حرق دمى رئيس امريكا ورئيسة وزراء ألمانيا تعبير لحرق القهر والاستغلال..كأنهم يحرقون ما حاولوا ترويجه كذبا بـ"ربيع العرب"!

"الرؤية الترامبية" بين معادلة غرينبلات ومعادلة ليبرمان!

كتب حسن عصفور/ لم يضيع الرئيس الأمريكي المنتخب رونالد ترامب، كثيرا من الوقت ليبدأ مهام حركته السياسية في القضية "الأعقد" تاريخيا، وفقا لما قاله لصهره كوشنير عندما عينه مبعوثا للسلام، فأرسل ممثله غرينبلات الى تل أبيب ورام الله للبدء العملي في صياغة "الرؤية الترامبية" للتسوية السياسية في الشرق الأوسط..

وبلا جدال، فهوأسرع رئيس أمريكي يهتم بهذه القضية، من حيث البعد الزمني، إذ لم يمض على دخوله البيت الأبيض ثلاثة أشهر حتى كان حاضرا، وبدأ مندوبه في العمل دون أن يهدر وقته في الكلام الكثير، كما غيره ممن تولوا هذه المهمة الشائكة في الادارات السابقة، وهذه مسألة لها وعليها كما يقال دوما..

"الجدية الترامبية" اثارت حذرا سريعا من أوساط اسرائيلية، وكان الأسرع رئيس الوزراء الأسبق يهودا براك، والذي لعب دورا رئيسيا في تخريب التسوية السياسية، ومحرضا على اغتيال "عملية السلام" والزعيم المؤسس الخالد ياسر عرفات بعد قمة كمب ديفيد، وتواطئه المشهور مع ارئيل شارون في سبتمبر (أيلول) 2000 لزيارة الحرم القدسي الشريف للبدء في خلق أجواء حرب سياسية عسكرية على السلطة الوطنية والرئيس ابو عمار..

براك حذر من تحركات ترامب، والتي قد تكون "غير متوقعة" للكيان وحكومته، تحذير مبكر يمثل جرس إنذار يشير الى أن "الجدية" هي عنوان فريق عمل ترامب، خلافا لمن سبقهم من فرق أمريكية (ومن باب المفارقة كلها من اليهود السابقة واللاحقة)..

ومع أن الناطق باسم الخارجية الأمريكية تحدث عن رحلة المبعوث الأمريكي بأنها "تستهدف جس نبض الأطراف وفحص مدى استعدادهم لاستئناف عملية السلام"، لكن ملامح "الرؤية الترامبية" تتضح فيما اشار له غرينبلات حول الاستيطان والتحريض، حيث يربط بين ما أسماه "وقف التحريض والعنف" الفلسطيني مقابل "تفاهمات بشأن البناء في المستوطنات".

تلك المعادلة ستكون هي مفتاح الصياغة الترامبية لكسر الجمود في عملية السلام، وقد يراها "البعض" الفلسطيني معادلة مغرية سياسيا لهم، رغم انها لم تحدد طبيعة "العنف والتحريض"، والذي قد يجر "إشكالا داخليا" غير محسوب، فيما يكون مضمون "التفاهمات حول النشاط الاستيطاني" ضمن حدود "غير مستفزة" لليمين الاسرائيلي وتبدو وكأنها ترضية للطرف الفلسطيني..

وبعيدا عن الاتفاق معها او لا ، فمعادلة غرينبلات مؤشر ان هناك جديد يتم البناء عليه من قبل الادارة الأمريكية الراهنة، والتي تبني كل سياستها المستقبلية للحل السياسي وصناعة السلام على أساس اقليمي، بما يمثله ذلك من تغيير جوهري في سلوك الادارات السابقة، وهو يشتق مظهر محتوى مبادرة السلام العربية دون أن يلتزم بمضمونها..

واستباقا للصياغة الترامبية الجديدة، خرج وزير الحرب في دولة الكيان ليبرمان ليعلن عن معادلة جديدة تنسف كل ما عرف سابقا من "معادلات" وابرزها

المعادلة الأمريكية الأشهر "الأرض مقابل السلام"، مع أنها كانت طعما ساما بوضعها الأرض االمحتلة وعودتها كـ"تنازل اسرائيلي"، فاطلق ليبرمان معادلته الخاصة "الأرض مقابل السكان"..

موقف يراد به ارباك المشهد السياسي بكامله، عبر عن رؤية عنصرية جديدة..ليبرمان لا يكتفي بنسف كل ما سبق ولكنه يبحث عن بناء "جدر واقية جديدة" امام ما يمكن أن يكون، وبالتأكيد لم يكن عشوائيا أن يعرض تلك المعادلة العنصرية بعد أن التقى بقادة أمريكان، ما يفتح باب التساؤلات، هل تلك المعادلة جاءت بدفع من "قوى داخل الادارة لا تريد رؤية سياسية جديدة" توافقا مع موقف الكيان برفض أي تسوية سياسية، او انه خوف مبكر وحذر خاص، مما سيكون وفقا لما استمع اليه في واشنطن..

ولعل رئيس الشاباك الاسرائيلي الأسبق عامي آيالون "أشتم رائحة ما" فأطلق تصريحة محذرا من قوى التخريب على الاسرائيلي على الجهد الأمريكي الجديد..

المؤشرات تعكس "جدية مختلفة" في الحركة الأمريكية نحو "صناعة السلام"، جدية تستند عمليا الى "ترحيب فلسطيني عال جدا"، رغم ما يشاع عن "شروط" ستظهر مدى حقيقة التمسك بها خلال ساعات وليس ايام، واستعداد اسرائيلي لقبول "صفقة مختلفة" عن اتفاق أوسلو، ترتبط شرطا بالبعد الاقليمي وضمن عناصر جديدة، تتعلق بالقدس وضم الكتل الاستيطانية والأمن..

الحركة الترامبية ليست لتعبئة الفراغ السياسي لكنها لصياغة مصير سياسي..وهذا ما يجب على القيادة الرسمية الفلسطينية أن تدركه جيدا، وان تنتهي من "حفلة الرقص والطرب" بعد الهاتف الأمريكي، فقد بدأ الجد ودقت ساعة العمل، وما يبدو من مؤشرات قادمة من "مقاطعة رام الله - مقر الرئيس" لا تعكس ان هناك من يعمل لغده السياسي كما يجب العمل الوطني العام..

للحديث بقية في مضمون "الصفقة الترامبية الكبرى" في قادم الايام، لو كان في العمر مجال ومتسع..

والى حين ذلك، نتساءل: غرينبلات سيلتقي مع رئيس المعارضة الاسرائيلية، هل لو طلب مثل ذلك فلسطينيا من سيكون يا ترى..سؤال للرئيس..الديك معارضة تلتقي بالأمريكان ليعرفوا موقف اتجاهات الشعب المختلفة، أم أنك تمثل "الكل" موالاة ومعارضة..!

ملاحظة: "مكاسب".د.عدنان مجلي لا تتوقف منذ أن أطلت الادارة الترامبية..فبعد لقاء العشاء مع كوشنير وترتيب الهاتف اياه..هاهو يحصد بعضا من ثمن الحراك ، شركته باتت عضوا في منتدى دافوس وستشارك في القمة القادمة بالأردن..ولسه ياما في جعبتك يا عدنان!

تنويه خاص: بعض هتافات مسيرة الغضب ضد أجهزة أمن السلطة فاقت الحق العام، وحادت عن سبيله..اسقاط الرئيس و"حكم العسكر" ليس سوى ضلال سياسي..حاذروا حاذروا غلواء التطرف!

"بشاير" نقل السفارة طلت..فهل تطل "الهبة السياسية" ضدها !

كتب حسن عصفور/ دون إبطاء، ورغم كل ما قيل ونقل، عن تفكير الرئيس الأمركي بتغيير موقفه من نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، فها أن وفدا من الكونغرس وصل الى دولة الكيان، من أجل بحث ودراسة "سبل" عملية التنفيذ..

المسألة ليست أن يصل وفد، او أن يبحث فيما سيكون يوما، لكنه أصبح واضحا وبتحدي غير مسبوق من قبل الادارة الأمريكية، انها ماضية في موقفها المتحدي للشعب الفلسطيني و"الإطار العربي الرسمي"، دولا وجامعة، وأن كل ما قيل عن إعادة النظر في القرار ليس سوى "عمل مسكن"، كما حبوب معالجة بعض الأمراض..

ومجدد، تأكيد لا بد منه، ان الرئيس الأمريكي الحالي، ليس كغيره من رؤوساء سابقين ولا يشبه أي منهم، وهو خلاصة "للفكر العنصري"، وعقلية "الكابوي

التقليدية"، ولذا كل ما يقوله سيعمل على تنفيذه،خاصة ما يتعلق بدولة الكيان الاسرائيلي..(مشهد وزير داخليته "الكاوبووي" نموذج!

ترامب قرر نقل السفارة، وسيبدأ التنفيذ، وتلك باتت "حقيقة سياسية"، لا يجب أن يهرب منها "المجعجعون" كلاما وتطبيلا، ولا يجب أن يرتهن موقف الرئيس محمود عباس الى ما سمعه من مدير المخابرات المركزية الأمريكية، بأن يصبر ويتريث ولا يتسرع في الرد، وكأنه يقول له "إن الله مع الصابرين إذا صبروا"..

التريث والهدوء والحكمة، هي اليوم في مسألة نقل السفارة الأمريكية، ليست سوى حالة تسكين وهدوء وتقيد لأي حركة فعل يجب أن تبدأ، وتنطلق لمواجهة الفعل الأمريكي، فالإنتظار هنا، ليس سوى مساهمة عملية في تنفيذ النقل، وبعدها يصبح كل ما يلي "خطوات" من باب ها نحن فعلنا ولم نستطع، على طريقة "كفى الله المؤمنين شر لقتال"..

إن تمت عملية النقل، فعندها تصبح كل "خطوات" لاحقة ليس سوى عمل لرفع باب العتب، وفي عالم السياسية لا مكان "للعتب" او "الندم" ايضا، ولا للمعايرة السياسية على قاعدة ألم نقل لكم، فذاك كله لا قيمة له ولا فائدة منه..ويتحول الى كلام لتسجيل "مواقف للتاريخ"..لكنها مواقف بائسة وضارة وطنيا..

زيارة وفد الكونغرس الى تل أبيب، سبقه قرار قضائي اسرائيلي خاص بالقدس والمسجد الأقصى، والحديث عن "يهودية المكان"، وترافق مع صيغة نص جديد لما يسمى "قسم الولاء" لأعضاء الكنيست يؤكد صراحة على "يهودية دولة اسرائيل"..

التزامن بين كل ذلك، ليس صدفة "زمنية"، ولا حدث عابر، أفعال مترابطة لفرض واقع سياسي جديد، ستعمل الإدارة الأمريكية على أن تنطلق منه لاحقا لفرض "تسوية غير منصفة" في صفقة حل يقتسم الأرض والهوية..

المسألة ليس فيما نتجادل به وعليه داخليا، ولا أن نعمل على تفعيل هذا الإطار أو ذاك، أو نتصدى لفعل "مشبوه" نراه انتقاصا من الممثل الشرعي والوحيد، بل فيما يجب أن يكون حافزا وطنيا لـ"هبة سياسية شاملة"، تعيد بعضا من "المفقود وطنيا" خلال سنوات ما بعد "زمن ياسر عرفات"، ودون اللجوء الى أن ينتهي

الانقسام، بالإمكان العمل وفورا بتحرك سياسي واسع، لحصار الموقف الأمركي، والبدء العملي بتنفيذ الخطوات المعلنة للرد على نقل السفارة..

وما هو معلن من خطوات، يتطلب وفورا قيام الرئيس محمود عباس بدعوة "الإطار القيادي المؤقت" المتفق عليه سابقا في القاهرة، وعقدت بعضا من جلساته في حينه، لتبدأ حركة تفاهم سياسي، إن لم نقل توافق حول المرحلة القادمة، ورسم آلية تنفيذ القرارات المتفق عليها، ولتكن الانطلاقة من "الخطوات الـ19" التي أعلنها صائب عريقات باسم الرئيس عباس ونيابة عن التنفيذية..

ودون تدقيق في تفاصيلها، فمسبقا الكل موافق عليها، كونها تنطلق مما توافق عليه الجميع، حيث تبدأ بتعليق كل العلاقات مع دولة الكيان وسحب الاعتراف المتبادل والبدأ العملي بتنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، ووقف التنسيق الأمني، والتحرك الشامل نحو خلق "جبهة ردع سياسية" للقرار الأمريكي والمواقف الإسرائيلية..

كل ذلك لا يتطلب الانتظار لما بعد انتهاء "رحلات السياحة التصالحية"، وتأكد سيادة الرئيس عباس أن خطوة من الـ19 كفيلة بأن تضع الانقسام - الانقلاب خلف ظهر الشعب، لأن حماس عندها، وعبر "جبهة الردع" وتطبيق تلك الخطوات، لا تملك الا الانصياع للحركة الوطنية..

الانتظار جريمة وطنية والجريمة الوطنية عقابها ليس العتاب بل غيره وغيره سيكون قاسيا وجدا..

لا تقامروا بمصير قضية وطن..ولا تراهن على "حسن نوايا تقارير الأمن"..فالغليان قد ينفجر في أي لحظة ضد المحتل ومن ينسق معه..

ملاحظة: اعتقالات الأمن الفلسطيني لشباب فتحاوي..وخطوات التصعيد ضد نواب من حركة فتح هي "خطوات مسمومة" لن تؤدي سوى خدمة المحتل مباشرة وليس بشكل غير مباشر..اعادة التفكير في هذا السلوك ضرورة ..

تنويه خاص: تعيين حماس للسياسي غازي حمد، فيه ظلم بين للرجل الذي يحظى بتقدير وطني خاص، فهو كان من علامات "التوافق" في الحركة الحمساوية منذ

تكوين السلطة الوطنية..منصبه الجديد في قضية الطاقة قد ينال منه..ولكن عل غازي يفاجئنا بموهبة جديدة..

"بيان العرب" ..حضر النص وغاب ما يخدم النص!

كتب حسن عصفور/ للحق السياسي حمل بيان وزراء الخارجية العربية بعد لقاء القاهرة يوم 7 مارس (بذار) 2017 كل ما يمكن قوله "لغويا" تضامنا وتأييداً للقضية الفلسطينية، وعله البيان الأشمل نصا على ما يتعلق بكل "المظالم السياسية" للشعب الفلسطيني، وبما حملة من إعادة وصف وتأكيد على ما سبق تأكيده..

بيان وزراء خارجية العرب به ما يستحق التفكير والاهتمام، وعليه ما يستحق التساؤل..

بقراءة خاصة، بعيدا عن النشر الاخباري او الفرحة بالنص اللغوي، سنجد ان البيان قام بعملية استعراضية وصفية للواقع، مشددا على لغة التنويه والتنبيه والتحذير تجاه قضايا عدة، سواء ما يتعلق بالموقف الأمريكي من مسألتي قرار نقل السفارة الى القدس، او ما يتصل بقرار مجلس الأمن الأخير حول الاستيطان 2334، وخاصة موقف الكونغرس من القرار إياه، الى جانب تحذيرات لا متناهية لدولة الكيان الاسرائيلي تجاه ضربها عرض الحائط بكل ما له صلة بعملية السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة..

وبتناسي المسألة المالية، والنداء المتكرر بضرورة الالتزام بتقديمها، وتوجيه الشكر فقط لدولتين بالاسم، السعودية والجزائر، ما يكشف حال العلاقة الرسمية الفلسطينية مع الرسمية العربية، فالبيان عمليا لم يقدم أي خطوات عملية يمكن القول أنها تشكل "برنامج فعل عربي" للرد على كل ما جاء في "البيان العربي" من فعل امريكي اسرائيلي..

فمن يقرأ البيان لن يجد أي خطوة عملية يمكنها أن تمثل "ردعا ما"، أو تحذيرا عمليا لو أقدمت أمريكا على خطوتها، او لو واصلت دولة الكيان رفضها لكل ما

توافقت عليه الشرعية الدولية ضد الاحتلال الاسرائيلي وممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني..

وكي لا نظلم "الرسمية العربية" فهي دعت الى تشكيل "لجنة من مندوبي العرب" في نيويورك لمساعدة فلسطين في المشورة القانونية والسياسية تجاه أي خطوات تريد العمل بها في الأمم المتحدة..

ولكن، ما يثر الاهتمام حقا، هو ما جاء في البيان الرسمي العربي، ويبدو واضحا جدا أنه نص فلسطيني تم تسليمه للأمين العام قبل اللقاء، وتبناه البيان، وكل الاعتقاد دون تدقيق حقيقي فيما ورد به..

يدعو "بيان الرسمية العربية" الى "استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية."

واكد البيان الرسمي العربي، "على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.وحث كافة الفصائل الفلسطينية على الذهاب إلى انتخابات عامة وفق الاتفاقات المعقودة بينها".

هذه الفقرات تشمل ما هو مشمول دوما في أي بيان عربي، فيما يتعلق بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد، والدعوات الى المصالحة، لكن الجديد والمثير حقا، هو أن تجد نصا يدعو الى ضرورة دعم قرارات المجلس المركزي التي طالبت بتحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، وهي الفقرة التي ترفض تنفيذها بكل عناد سياسي قيادة الرئيس محمود عباس ولا غيرها، ولذا يصبح السؤال كيف يطالب العرب تنفيذ قرارات يرفض تطبيقها الرئيس عباس..

ونتواصل مع مثيرات البيان الرسمي العربي، عندما تقرأ الدعوة لموافقة الأطراف الفلسطينية على اجراء انتخابات عامة وفق الاتفاقات الموقعة، وهذه من الفقرات التي تؤكد أن كاتبها لم يدرك ما يحدث عمليا، بل لا يتابع ما يجري واقعيا، والتبس عليه الأمر بين الانتخابات المحلية في الضفة وبين الانتخابات العامة التي لم تطرح على جدول الأعمال الوطني..

وتقف مصابا بدهشة كبرى عندما ترى نصا يعلن عن تثمين جهود الرئيس عباس في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو من استخدم حق النقض "الفيتو" لمنع استمرار عقد اللجنة التحضرية التي كانت باعتراف المشاركين بها خطوة هامة..

البيان لا يعكس جدية عربية حقيقية نحو المساهمة في تصويب المشهد السياسي العام لردع المحتل أو لتعزيز المشهد الفلسطيني الداخلي..

بيان يثير الريبة ولا يمنح الطمأنينة خاصة بعد أن قالها الأمين العام لجامعة العرب، ان إمنحوا فرصة لأمريكا..

ملاحظة: دعوة الأب ايمانويل مسلم، وهو الانسان الفلسطيني بامتياز الى عصيان مدني ضد "السلطة الفلسطينية بالضفة" اصابها "حول سياسي" ليس لأنها سلطة لا تستحق ولكن لأنها دعوة تفتح "خطرا من نوع خاص"..عفكرة العصيان كان لازم يكون أولا ضد حماس لو الدعوة بدون نوايا خاصة!

تنويه خاص: لأمي الراحلة وأخواتي الأحياء منهن والأموات وبناتي وأمهما وزوجتي ولكل نساء فلسطين وعالمنا المعاصر تحية في يوم يمثل رمزا للخلاص من الطغيان والعنصرية وقوى الظلام..في يوم 8 مارس نقول أنتن العطاء الدائم!

ترامب كناطق باسم الرئيس عباس..والصفقة العجيبة!

كتب حسن عصفور/ بالتوازي مع انتهاء قمة عمان 28، واعلان تمسكها بالمبادرة العربية للسلام، نصا حرفيا كما وردت عام 2002، رغم انها ليست الأفضل فلسطينيا وعربيا، قامت صحيفة عبرية بالكشف عن رسالة من الرئيس الأمريكي ترامب الى رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، حملت مضامين "هامة" بخصوص توجه ترامب نحو حل قضية الصراع..

الرسالة التي حملها محام أمريكي (يهودي) ألن درشوفيتش، وصفته الصحيفة العبرية، بأنه مقرب من أوساط "اليمين الإسرائيلي"، تتحدث عن أن ترامب يريد التوصل إلى صفقة بين إسرائيل والفلسطينيين وأنه يعتقد أن صفقة كهذه ممكنة حاليا أيضا.

المحامي قال لنتنياهو عبر اتصال هاتفي، "..ذكر الرئيس (ترامب) أمامي أنه يعتقد أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس مستعد للتوصل إلى صفقة مع إسرائيل (الآن)، وأنه (ترامب) يعتقد أن الظروف ناضجة لصفقة كهذه وأن الأمر ممكن".

هذه أول رسالة في تاريخ الإدارات الأمريكية التي تنوب عن الرسمية الفلسطينية، منذ انطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية 1964، مرورا بالثورة الفلسطينية الى تأسيس السلطة الوطنية 1994، وحتى ساعته، وتقوم بارسال رسالة الى رئيس وزراء اسرائيلي تشرح له استعداد التوصل الى عقد صفقة مع اسرائيل، وأن الرئيس عباس جاهز الى ذلك الآن..

رسالة تكشف بشكل مباشر أن الطرف الفلسطيني، وضع تصورا كاملا لصفقة سياسية، وجدت حماسا منقطع النظير عند الرئيس الأمريكي ترامب، بحيث أنه تحول الى "مندوب لنقل تلك الصفقة" الى نتنياهو، بسرعة ضوئية..

وبما أن الرئاسة الفلسطينية، لم تعلق على "الكشف الترامبي"، لا نفيا ولا توضيحا، فهو بالتالي يحمل كثيرا من الصواب، مبقين هامشا بعدم معرفة الرئيس عباس وفرقته بعمق "اللغة الترامبية"، وقد يفهمها اليوم أو غدا ويخرج أحدهم موضحا أن الرئيس محمود عباس مستعد للصفقة، ويعيد ما يقوله دوما، ولكن تصريح قد لا ينشر الا بالعربية..

أهمية رسالة ترامب الى نتنياهو، تكشف أن جولة المبعوث الأمريكي غرينبلات، حققت ما لم يستطع غيره من مبعوثي أمريكا تحقيقه، ويمكن القول أنها المرة الأولى التي تقوم واشنطن بالحديث بلغة كما وردت في الرسالة المنشورة..

ولكن، ما هي عناصر الصفقة التي يمكن أن يوافق عليها الرئيس عباس وفريقه، ووجدت كل هذا الحماس عند الرئيس الأمريكي ترامب وفرقته التفاوضية (كلها يهود)، واعتبرها صفقة لانجاز التسوية وحل الصراع الآن الآن وليس غدا..

ما يقال فلسطينيا بشكل شبه دائم، بما فيه آخر "خطابات الرئيس عباس في القمة العربية بعمان"، انه متمسك باقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مع فتح الباب أن تكون القدس "عاصمة" لدولتين، مفتوحة لأهل الديانات الثلاثة، وهو شعار يحمل في طياته أن لليهود حق ديني في القدس، ما يمثل "تنازلا تاريخيا" عن الثوابت الفلسطينية..ويؤكد على ضرورة تنفيذ مبادرة السلام العربية كاملة..

بعضا من الهدوء، هل يعقل أن يكون ترامب وصل الى "قناعة" خلال أقل من شهرين على استلامه الحكم بـ"عدالة القضية الفلسطينية"، وتحول بسحر عباسي من النقيض الى النقيض، واصبح "رسولا مبشرا" للسلام على الطريقة الفلسطينية..

هذا ممكن، فلا يستطيع الانسان أن ينكر أو يتنكر لحدوث "معجزات سياسية"، كما هذه "المعجزة"، لكن بالمقابل وبواقعية سياسية، من الصعب الاعتقاد بأن ترامب بات مبشرا للرؤية الفلسطينية، بل الأقرب للمنطق والعقل السوي، أنه حصل على "موقف فلسطيني" يختلف كثيرا عن تلك "الثوابت" التي يقال عنها، وأصابها بعض "الحركة السياسية" التي نالت كل هذا الاعجاب من الرئيس الأمريكي الذي يراه اليهود الأشد تطرفا في الكيان أنه "هدية الرب" لدولتهم..

لنفكر ما هي العناصر التي يمكن أن تتحرك من "ثابت فلسطيني" الى "ليونة سياسية":

1- الحدود وتبادل الأراضي: قطعا لا يمكن أن تكون هي ذاتها الواردة في قرار الأمم المتحدة 2012، وبالتالي ربما تصبح الحدود مقاربة لحدود 1967،

اي تبادل اراضي بما يقنع ترامب أولا، وهنا النسبة ستتجاوز الـ6%، ومقابلها نسبة قد لا تكون بالقيمة والمثل، مهما حاول البعض "التذاكي"..

2- القدس: الموقف الفلسطيني، أن القدس الشرقية المحتلة هي عاصمة دولة فلسطين، ويجب أن تعود كاملة، بما يعني عدم الاعتراف بأي كتل استيطانية أقيمت عليها، تحولت الى "أحياء" تراها حكومة الاحتلال كجزء من القدس التي تريدها عاصمة لها..وهنا الصفقة تشير أن الرئيس عباس وفريقه أبدى مرونة كبيرة جدا حول عدم الاشتراط بتفكيك تلك المستوطنات واعتبارها جزءا من صفقة "التبادل"..وعندها نقول أي ارض يمكنها ان تماثل أرض القدس قيمة ومثلا..!

3- اعتبارأن القدس عاصمة مفتوحة للأديان الثلاثة هو اعتراف رسمي بأن هناك "أماكن مقدسة" لليهود، وهنا بلا ارهاق العقل، هذا اعتراف بأن "حائط البراق" سيصبح "حائط المبكى"، بكل ما يليها من تبعيات دينية، ويصبح الحديث لا حقا عن "الحرم الشريف / الهيكل"، كما أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي الراحل اوباما، والذي كسر كل مواقف أمريكا من القدس ليعترف بـ"يهوديتها"..

4- اللاجئين: التمسك بمبادرة السلام العربية حرفيا، لا يقصد به الحديث عن الحدود، بل ما يتعلق بقضية اللاجئين، حيث المبادرة العزيزة جدا على قلب الرئيس عباس، تقول "حل متفق عليه"، وهو الغاء عربي لقرار الأمم المتحدة الخاص بحل قضية اللاجئين 194..وأصبحت موافقة دولة الكيان شرطا ملزما للحل..وهو ما يعني عمليا لا حل !

5- مسألة "يهودية الدولة": يمكن الاعتقاد أن الرئيس عباس شرح لمبعوث ترامب، بعد الحل وضمن الاعتراف بحق اليهود الديني في القدس، يمكن بحث تلك المسألة، ولن نعارض تسمية دولتهم بالاسم الذي يريدونه، دون شرط اعترافنا المسبق، وتترك تلك المسألة لما بعد انهاء"الصفقة"..

تلك بعض أبرز ملامح "الصفقة" التي يعتبرها ترامب صفقة مقبولة له، وما يقبله هو باعتباره الأقرب لليمين الاسرائيلي سيكون "مقبولا" للكيان..

القضية الآن برسم الرئاسة الفلسطينية، فهل حقا قدمت ما يراه ترامب "فرصة العمر" ولن يتركها تمر مرورا أمام "غباء اليمين الإسرائيلي وتطرفه"، ام أن ذلك محاولة ترامبية مسبقة لفرض "شروط" على الرئيس عباس خلال رحلته الميمونة الى واشنطن خلال أيام قليلة..

الكشف الترامبي حدث يستحق الرد، وعدمه سيفتح "باب جنهم السياسي" على الصامتين عليه باعتبارهم "موافقون"!

ملاحظة: قمة عمان 28 الى جانب "الثابت السياسي اللغوي حول الحقوق والواجبات"، قدمت جديدا ما بالدعوة الى تشكيل إطار تشاوري بين الجامعة العربية ومجلس الأمن..شو ممكن يكون هالإطار ..بدها نفس!

تنويه خاص: تمكن اعلام الرئيس عباس من حصار دعوته للقادة العرب بزيارة القدس..فحذفها من النص المنشور رغم انه مسجل صوتا وصورة..الصراحة كانت دعوة هي أطرف ما في القمة، مع "زلة عون"..الرئيس نفسه لا يجرؤ على زيارتها..فكيف عملها طيب..للعمر أحكام!

خطاب السيناتور "ساندرز" على طاولة الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ برز النائب الفلسطيني قائد القائمة العربية المشتركة في كنيست الكيان، ايمن عودة واحدا من ابرز المتحدثين أمام مؤتمر منظمة "جي ستريت" اليهودية الأمريكية المناهضة للإحتلال الاسرائيلي، حضوره كان تعويضا عن غياب الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منظمة التحرير، والتي كانت في زمن سابق أحد أبرز المشاركين في مؤتمرات تلك المنظمة..

تحدث ابن الشعب الفلسطيني فاضحا العنصرية السياسية لرأس الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، واعتبرها مع عنصرية ترامب خيطا لنشر الكراهية الانسانية والسياسية، حديث عودة ترك أثرا هاما في مؤتمر تلك المنظمة، التي لم تحظ بتغطية اعلامية واسعة من الاعلام الفلسطيني، لا الرسمي ولا شبه

الرسمي، وكذا العربي خاصة محطات التلفزة المفترض انها تدافع عن الحق العربي العام..

مؤتمر "جي ستريت" اليهودية الأمريكية قدم للشعب الفلسطيني "هدية خاصة"، لم تكن ضم الحسابات المعتادة، جسدها خطاب السيناتور الديمقراطي بريني ساندرز، اليهودي والذي كان خصما عنيدا لهيلاري كلينتون في سباق الترشح للرئاسة، لم ينجح نعم، لكنه ترك بصمة وأثرا يفوق كثيرا من فازت بالمنصب، وعمليا رغم الخسارة فقد فاز بـ"إبل الشباب الأمريكي المتطلع للتغيير الحقيقي"..

مؤتمر "جي ستريت" شهد يوم الثلاثاء بروز قامة سياسية تتجه لصياغة مفهوم جديد للصراع الفلسطيني الاسرائيلي وسبل الحل وترسيخ السلام، تمثل في خطاب السيناتور "ساندرز"، تحدث بروح ولغة تختلف كثيرا عمن سبقه من ساسة أمريكان، وقدم رؤية تستند الى ما يمكن أن نسميه "مفهوم العدالة السياسية الممكنة"..

ساندرز، لخص رؤيته:

* "ليس هناك شك في أننا ينبغي أن نكون- وسوف أكون صديق إسرائيل القوي جدا وشريكها في السنوات المقبلة- ولكن علينا أيضا أن ندرك أن الاحتلال الإسرائيلي يتعارض مع القيم الأميركية، وأعتقد انه يتناقض مع القيم الإسرائيلية أيضا"

* "هؤلاء الذين يدعمون إسرائيل منا، يجب أن يقولوا الحقيقة بشأن السياسات (الاستيطانية) التي تضر بفرص التوصل إلى حل سلمي".

*رؤية السلام في الشرق الأوسط تعني "ضرورة إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية".

* "معارضة سياسات الحكومة اليمينية في إسرائيل (حكومة نتنياهو) لا يجعل الواحد معاديا لإسرائيل أو معاديا للسامية" مشددا على حق الفلسطينيين في تحقيق "حق تقرير المصير" في دولتهم المستقلة "القائمة على حدود عام 1967 وهي السياسة التي اتبعها الرؤساء السابقون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي".

* "من المهم جدا الاعتراف بالإنجاز الهائل المتمثل في إنشاء وطن قومي ديمقراطي للشعب اليهودي..،ولكن كما تعلمون جميعا، كان هناك جانب آخر لقصة خلق إسرائيل، وهو الجانب الأكثر إيلاما، حيث أن تأسيس إسرائيل انطوى على تشريد مئات الآلاف من الناس الذين يعيشون هناك بالفعل، الشعب الفلسطيني حيث شرد أكثر من 700،000 شخص (فلسطيني) ليصبحوا لاجئين" معتبراً أن "الاعتراف بهذه الحقيقة التاريخية المؤلمة لا ينزع الشرعية عن إسرائيل".

* "حرمان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من تقرير مصيرهم في دولتهم الخاصة بهم، أو عدم تلقيهم المواطنة الكاملة والمساواة في الحقوق في دولة واحدة"، سيعني إما نهاية دولة الأغلبية اليهودية، أو نهاية الديمقراطية ".

تلك أهم عناصر ما يمكن اعتباره "رؤية ساندرز" للحل السياسي ، وبعيدا عن الاختلاف مع بعض ما بها، خاصة ما أسماه "وطن قومي لليهود"، لكنه اشار الى مسألة التهجير الاكراهي للشعب الفلسطيني، وهي اشارة لم يجرؤ غالبية الساسة في بلاد الغرب الأمريكي الاوربي الحديث عنها، فما بالك أن تأت من يهودي..

النقاط أعلاه، تستحق أن يوليها الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، الأهمية السياسية، وأن يمنح هذا السياسي الأمريكي الاهتمام المفترض أن يكون كشخصية لها أثرها على نسبة هامة من المجتمع الأمريكي، إن لم نقل أنه "النجم الساطع" في عالم السياسية الأمريكي..

فتح قنوات اتصال مع ساندرز ومن يمثل، ضرورة هامة، ولا نعتقد أن الاتصال به يمكن أن يشكل "محظورا أمنيا أو سياسيا"، خاصة وأن تلك الاتصالات مثلت جزءا حيويا في "عهد الزعيم ياسر عرفات"..

بالتأكيد، الاهتام بأمثال هؤلاء الساسة الأمريكان ليس مهمة فلسطينية فحسب، بل هو واجب عربي وتحديدا المؤسسة الرسمية المعروفة اعلاميا باسم "الجامعة العربية".

ليت الرئيس عباس يمنح نفسه وقتا كافيا لقراءة ما قال "ساندرز"، ويطلب من "المتشدقين بمعرفة الساحة الأمريكية بفتح باب اتصال معه"، وليتعبره ضمن حركة "التواصل مع اليهود" الذي يتواصل معهم..

ساندرز الشخص والخطاب يستحق الإهتمام والمتابعة..طبعا لو لم يكن هناك "محظورا ترامبيا"!

ملاحظة: محكمة لدولة الكيان تقرر أن "المسجد الأقصى" والقدس مكانا "مقدسا لليهود"..الرئاسة و"كبير المهددين" اصابهم بكم سياسي فريد ولا كلمة..تطوعت الخارجية الفلسطينية بالكلام..الا تستحق هذه القضية تنفيذ بعضا من الـ19 خطوة التهديدية يا عريقات!

تنويه خاص: رحل برلماني بريطاني يهودي دافع عن فلسطين حتى الرمق الأخير..لم نسمع من "أولى الأمر" في المقاطعة تكريما ولا اشادة به..حظ كوفمان العاثر أنه دافع عن قضية شعب ولم يكن مشاركا في "عرب أيدول"!

رسالة شؤم حمساوية لـ "حارسة بقائنا الدائمة"!

كتب حسن عصفور/ وكأن القائد الجديد لحركة حماس يحيى السنوار، اراد أن يبدأ عهده ليس من باب "تلقين دولة الكيان درسا" في الفعل العسكري ردا على ما تقوم به من انتهاك، ومستبدلا اياه بعبارة لغوية صاروخ بصاروخ كما هي أقوال الرسمية الفلسطينية في تعبير اسرائيل بهذا "تفتح باب جهنم"، فبدأ عهده بأن أصدر أمرا قاطعا لما سمي اعلاميا "اللجنة الارداية العليا" لحماس، التنظيم الحاكم في قطاع غزة بوقف العمل باعتبار يوم المرأة العالمي إجازة رسمية..

قرار السنوار الأول، بدأ كرسالة غاية في الظلامية الفكرية قبل السياسية، عدا عن كونه رسالة تحد للوطنية الفلسطينية، وإصرار على بناء منظومة حمساوية خاصة، تستلهم "الدعوشة" بدلا من الثقافة الفلسطينية..

قرار حماس الإداري لو لم تعتذر عنه علنا، وتعتبره سقطة من لجنة إدارية سيكون علامة فارقة في مسارها القادم، بأنها لن تكون يوما حركة وطنية

فلسطينة، وليست من "نبت الشعب الفلسطيني"، وهذا ليس خروجا عن النص السياسي، فمن يقدم على انتهاك الثقافة الشعبية والوطنية ويضرب عرض الحائط بوحدة المجتمع ورسالته السياسية، ويدوس بقدمه "وثيقة الاستقلال" التي هي منطلق "النظام الأساسي" الذي بموجبه وصلت حماس الى الفوز بالانتخابات التشريعية في الصفقة الأكثر ظلامية في تاريخ الشعب، لن تكون حريصة يوما على "الوطنية الفلسطينية"..

كان الأمل المنتظر، من حراك حماس الانتخابي، ان تعيد الاعتبار في مسارها السياسي - الفكري، وأن تستلهم دروسا جديدة على ضوء تجربتها العملية، في النشاطات المختلفة، بما فيها تجربة الفوز والحكم ثم ما بعد الانقلاب حتى تاريخه، تجربة تستحق أن تعيد قراءتها بما يقدم الجديد الملتصق أكثر بالنسيج الوطني الفلسطيني..

حماس، وحتى ساعته، ورغم كل "قصائد الكلام" بأنها تسعى للمصالحة والعمل الوحدوي، لكن الحقيقة التي تحكمها تبدو أقوى كثيرا من لغتها، حماس لا تزال ترى نفسها "موازيا سياسيا" للوطنية الفلسطينية بكل تكوينها الفكري - الثقافي والاجتماعي - السياسي..

مصائب حركة حماس أنها لا تدرك قيمة وثيقة "اعلان الاستقلال" عام 1988، وما نصت عليه بخصوص المرأة الفلسطينية، وأنها لا تدرك أن النظام الأساسي الفلسطيني، الذي اعتبر الدستور المؤقت، وحماس اعترفت به قبل دخولها الانتخابات التشريعية عام 2006 وفازت بها، ليس لحسن الأداء بل لسوء أداء خصومها، وتفتت حالهم، وتآمر بضعهم..ويبدو أنها بحاجة لإعادة تثقيف الذات بكل ما صدر عن المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وليس عيبا أن تدخل مدرسة القراءة السياسية لما سبق حضورها أو ما لم تمنحه الاهتمام الكاف..

الغاء إجازة يوم المرأة العالمي، وكذا يوم المرأة الفلسطينية، ليس سوى "رسالة شؤم" لما سيكون الحال الفلسطيني لو قدر لحماس أن تفرض سيطرتها بفعل فاعلين كثر على المجتمع الفلسطيني، عندها سنكون ليس أمام مرحلة انقلاب سياسي عسكري على بعض السلطة، بل سنكون أمام اخطر أشكال الانقلابات وهو الانقلاب المجتمعي نحو الظلامية والدعوشة المعاصرة..

والحق لا نعرف من أين أتت حماس ولجنتها "الحزبية" بهذه الفتوى ضد المرأة التي هي حارسة البقاء وشريكة الثورة وصانعة مجد وعز كفاحي، ودونها لا مجال للحديث عن الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي فتحت العهد الوطني الجديد لتأسيس الكيانية الفلسطينية ردا على مؤامرة التهويد والتذويب والتشريد..

قرار حماس الظلامي يجب الغاءه مع الاعتذار عن سقطة وطنية لن تتكرر..ودونها فسيكون ذلك مؤشرا ان حماس تبني نظامها البديل للنظام السياسي الفلسطيني الوطني والديمقراطي وقبلهما العلماني..

حماس بهذه الرسالة تفتح باب جهنم عمليا على الوحدة المجتمعية الفلسطينية ونسيجها الدقيق والحساس، خاصة من حيث الانتماء الديني..فمن يبدأ بهذه المسألة قد يصل الى حالة أن يفرض "الجزية" على أبناء فلسطين من ديانة مسيحية أو "السامريين" او يهود قد يفضلون العيش في دولة فلسطين عن دولة اسرائيل لعنصرية..

في عالم الفكر والاجتماع السقطات الصغيرة مؤشر..ولذا لا بد من مواجهة "سقطة حماس المجتمعية ضد المرأة" بقوة وبلا تهاون أو مساومة..فالوطن لا يبنى بهكذا أسس ظلامية..

ملاحظة: شكله الناطق باسم مؤسسة الأمن في الضفة مش عارف أن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني القى كلمة فلسطين في مؤتمر طهران..وأن أحد مؤسسي حركة فتح وأمين سرها الى عام 2006 ابو لطف شارك ايضا، فكيف يمكن اعتباره ضد شرعية الرئيس..يا لواء شكلها خبطة المؤتمر السابع لساتها شغالة!

تنويه خاص: وزير اسرائيلي مصاب بهوس أن يفشل مشروع بناء "دولة غزة الظلامية"، لو فتحت مصر بابها لأهل القطاع واسعا..بده جزيرة فورا..طبعا هو هيك بينسجم مع البعض في حارتنا!

رسالة نتنياهو و"بعض العرب" المشتركة الى بوتين!

كتب حسن عصفور/ لم يلتفت أي مسؤول في دولة الكيان، صغيرا او كبيرا، حكما أو معارضا لبيان وزراء الخارجية العرب الذي صدر قبل 48 ساعة، وكأنه (البيان) غير ذي صلة بدولة الكيان احتلالا وعنصرية، رغم انه احتوى كمية لغوية بلا حدود حول القضية المركزية فلسطين..

بالتأكيد، لامبالاة دولة الكيان ومسؤوليها لا تفسير له سوى ما فهمه غالبية أبناء الأمة، أن ليس كل ما يكتب يمكن ان يصدق، او يحدث "هلعا" عند تلك الدولة التي تتلاعب علانية بالمشهد العربي، بطريقة خارجة عن المألوف الذي كان يوما يحمل "خجلا" سياسيا..

منذ أن أعلن الوزير السعودي عادل الجبير في مؤتمر الأمن بميونيخ نهاية شهر فبراير 2017، أن الخطر الرئيسي لبلاده هو الخطر الإيراني، وما أحدثه "غزلا سياسيا" من وزير حرب الكيان ليبرمان لتلك الإطروحة، ودولة الكيان تعمل ليل نهار لتحيل ذلك "الخطر" كخطر رئيسي مشترك مع بعض العرب..

وقبل ذهاب رأس الطغمة الفاشية في تل أبيب نتنياهو، الذي يخضع لأكبر عملية تحقيق في فساده واسرته لم يسبقه لها اي فاسد في الكيان، أعلن أنه يحمل رسالة مشتركة من بعض العرب والادارة الأمركية تختص بمواجهة الدور الايراني في سوريا والمنطقة..

وربما لخص وزير جيش الاحتلال السابق موشيه يعالون رسالة نتنياهو بكثافة أعلى من تلخيص "الفاسد"، عندما قال في مقابلة صحفية، أن على الرئيس دونالد ترامب الأ يضيع وقته في البحث عن حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، بل عليه الاهتمام بالخطر الحقيقي الأول والثاني والثالث، الخطر الايراني المتنامي في المنطقة..

قد يبدو غباءا واضحا، ان يعتقد البعض ما يحدث من توافق سياسي بين بعض العرب ودولة الكيان في الملف الإيراني، والمشترك السعودي الاسرائيلي باعتباره "الخطر الرئيسي"، ليس سوى "صدفة سياسية"، وليس عمل مشترك متسق يتم البحث العملي في كيفية صياغته..

دولة الكيان وجدت ضآلتها في "هلع البعض العربي" من الدور ايراني"، لترسم حبائلها لصيد سمين، وكان لها ذلك عبر زيارة مدير المخابرات السعودية الفريق الحميدان الى تل أبيب، وبتنسيق مع رئيس السلطة الفسطينية وجهازه الأمني المخابرات، لتكشف عن بروز "خطوات عملية" لمحاصرة ذلك "الخطر المشترك" المعلن، ولرسم ما هو مشترك ضد ايران، مقابل تنازل السعودية عن أي تحرك حقيقي نحو القضية الفلسطينية، وعرقلة أي تحرك عربي عملي لمحاصرة اسرائيل دوليا، مع منطقة سماح لغوية دون أن أن تخرج عن "النص المتفق"..

اليوم الخميس 9 مارس (آذار) 2017، يتحرك نتنياهو الى موسكو ولقاء الرئيس بوتين، وقد حدد هدفه من الزيارة، وقالها قبل الوصول، اخراج ايران من سوريا وعدم التنازل عن الجولان، في أي تسوية سياسية قادمة، والحقيقة أن مسألة الجولان، تأتي تحضيرا لما يمكن أن يكون من "صفقة كبرى" لحل الصراع بما يشمل القضية الفلسطينية والجولان، في سياق "مؤتمر إقليمي" بدأت الترتيبات العمليه له، خلال زيارة الفريق السعودي الحميدان، لتل أبيب ورام الله..

اسرائيل تحمل الملف الإيراني الى واشنطن وروسيا كأولوية مشتركة مع بعض الدول العربية، مقابل أن تساند تلك الدول المطالب الإسرائيلية في الحل السياسي الاقليمي، ووفقا لاعلان نتنياهو المتكرر أن ذلك سيضمن "أمن اسرائيل من خلال الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية الكاملة على منطقة الأغوار" وايضا، عدم التخلي عن الجولان وخاصة البعد الأمني فيها، وهذا لا يستقيم الا بطرد الوجود الإيراني وحلفاءه من سوريا..

نتنياهو، نجح عمليا في تحقيق بعض ما يريد، في خلق جبهة اسرائيلية مع بعض عرب ضد "الخطر الإيراني"، وهو ذات الموقف الأمركي، وقد أكدت ذلك المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هالي (صاحبة الفيتو على سلام فياض الفلسطيني)، انه لا بد من إخراج ايران وحلفائها من سوريا..

تحويل الصراع الرئيسي في المنطقة من صراع مع دولة الكيان الى صراع مع ايران يمثل انتصارا تاريخيا واستراتيجيا لدولة اسرائيل، وعل قادتها لم يتخيلوا يوما تحقيق نصر سياسي بدون حروب كما حدث مؤخرا..

تغيير أولوية المخاطر من فلسطين الى ايران، رسالة سياسية أبلغ من أي بيان أن القادم "حلا ظلاميا" ينهي مكتسبات الثورة الفلسطينية المعاصرة، ويصيغ المشهد الفلسطيني في إطار تبعية للمشروع الاحتلالي الجديد..

المفارقة الكبرى، ان السعودية التي تقوم بدور العراب العلني للمشروع التصفوي السياسي للقضية الفلسطينية هي الحليف الأبرز للرئيس محمود عباس، وفي حين تفتح أدواته حروبا جانبية مع دول عربية تتجاهل كليا الخطر الخقيقي، ما يكشف أن زيارة مدير المخابرات السعودي لم تكن لرام الله زيارة مجاملة فحسب، بل أنها جزء من "تنسيق مواقف" باستبدال المخاطر الحقيقية بغيرها..وعلنا اليوم نفهم بعضا من حرب "شلة الرئيس" ضد مصر وغيرها..

الفضيحة الكبرى، هو صمت الجامعة العربية على الفضيحة السياسية التي يقودها نتنياهو، ولم تعد خافية على أحد سوى جامعة العرب..والتي يبدو أنها عادت الى مرحلة "الحضانة السياسية"..

مسبقا، الحلف المشترك لاستبدال أولويات الخطر لن يتمكن من تحقيق المراد..وعليه أن ينتظر عقابا قد لا يطول..

فلسطين المركز، واسرائيل هي الخطر الأول والعاشر..ومن يريد غير ذلك فالى جهنم وبئس المنتظر!

ملاحظة: حماس الغت إجازة المرأة فكان مشهد وقفة الفلسطينية في غزة هو الحاضر..الضفة قررت الإجازة فغاب الحضور سوى كلام ولقاء تلفزيوني..كان للمرأة أن تكون حاضرة ضد المحتل في يومها..لكن الحاكم بأمره يرى غير ما يرى غالب الشعب..

تنويه خاص: يبدو أنه بات ضروريا تسمية عضو من قيادة فتح كمستشار للرئيس عباس لحساب عملية "سوف وندرس"..أخرها ما قاله عريقان أن القيادة تدرس.هيك عملية حسابية بدها دائرة ويا دوب تزبط!

سعيد..سأفتقدك يا رجل!

كتب حسن عصفور/ أعترف أنني لم أكتب كثيرا عند فقدان إنسان له عندي "مكانة خاصة"، وأكثر أنني لم أكتب ما يستحق أن يكتب عند وفاة "اعز الناس" في حياتي ومن كان له فضلا لا فضل بعده في تكوين شخصي، ما بها وعليها، أمي صفية، حاولت أن اقول لها كم كنت أحبها، وأنني لها أدين في كل ما به كنت، حاولت أن أعتذر لها عن عدم قيامي بوداعها الوداع الأخير، رغم أنني لم أكن بعيدا جغرافيا عن بلدتي عبسان الصغيرة بخانيونس، عندما كنت في طابا المصرية مع وفد فلسطين نتفاوض من أجل "صناعة مستقبل" جديد، لم يقبل الفاشيون الاسرائيليون له ان يكون، كما ان الأمريكان لم يروا انه آن الآوان!

ولكن، مع سعيد كمال كان حدثا خارجا عن قدرتي التقليدية، وصلت القاهرة وبعد ساعات وصباح يوم السبت 25 مارس (آذار) إتصل بي الصديق العزيز مروان كنفاني، زميل مرحلة سياسية حيوية جدا في "الزمن العرفاتي" الأكثر إشراقا في تاريخ الشعب الفلسطيني، معتقدا أنه اتصال ردا على اتصال لي به، لنحدد لنا مكانا نلتقي، كما جرت العادة في كل زيارة للمحروسة، لكن الصوت لم يكن ذات صوته الفرح بوصولي، بعيدا عن مداعبة لا تتركه عند الحديث مرحبا بإسلوبه أني أصبحت في القاهرة..

قالها، يا حسن سعيد كمال مات..كلمات أعترف أنها أحدثت "ضجة إنسانية" هزت جسدي، وكأن "حريق شب بداخله"..إنتفضت بلا تصديق ما أسمع..حاولت أن اتأكد أحقا ما نطق، لكنني فقدت القدرة على محاولة التأكد، قالها هو وكأنه سمع ما بي، اليوم فجرا مات سعيد، واتفقنا أن نلتقي هناك في منزله حيث كان لي زيارته ومروان يوم أن هاجمه مرض لعين، نال من "طاقة بشرية" أقر أنها من الصعب أن تعيد إنتاجها..

في منزله كانت اللحظة الأصعب، هل تريد أن ترى سعيد، سألني مروان، بلا تفكير قلت له نعم بالتأكيد، مشينا بهدوء الى حيث كان يقضي لحظاته الأخيرة..ورأيتك يا سعيد للمرة الأخيرة، كم كنت تود القول انك رحلت بهدوء شديد رغم ألمك الجسدي والإنساني من بعض من "خذلك من أولي الأمر في بلادي"..لم تسمع أم زياد صوتك راحلا..رأيتك وشعرت أن فقدانك فاق ما

اعتقدته قبل فقدانك..أعترف أن ما أصابني من هذا الرحيل والوداع تجاوز كثيرا قدرتي المعهودة في وداع الأقربون والأصدقاء..

خلال ترددي الدائم على المحروسة كنت أحد معالمها، لا أشعر بقيمة وجودي بها دون أن اراك أو اسمع صوتك، كنت ود.قدري حفني جزءاً من منظومة محبة خاصة، ومعنا مروان..كما أيضا د.رفعت السعيد له من العمر المزيد، استاذا لي ولأجيال كاملة..ركنا في الثقافة والفكر والسياسة.

سعيد كمال رحل..هكذا هي الحياة، رحل من كان غيابه يثير ضجيجا يفوق حضوره أحيانا، نعم، سعيد كمال ظاهرة سياسية خاصة، إن لم تكن نادرة، إمتلك شجاعة افتقدها كثيرون مدافعا عن مواقفه، خاصة تلك التي لا تتوافق مع الرأي السائد، كان مقاتلا ليقول ما يعتقد انه الصواب، لم يأبه يوما لأي كلام نال من شخصه السياسي..

رحل سعيد كمال، بهدوء نقيض كلي لحضوره، كان ضجيجا غاضبا، صوتا مميزا نبرة وتعبيرا..

سعيد كمال السياسي حالة تستحق أن تسجل بعيدا عن الحب والكراهية، الاتفاق أو الإختلاف، سعيد كمال ظاهرة فلسطينية اختار مصر مقرا في الحياة ومستقرا ما بعد الحياة..

يا سعيد، كم ستكون زيارة القاهرة بدونك مرة ومريرة، سأفتقدك يا صديقي، سنفتقدك من كنا نجلس سويا، د.قدري ومروان ونبيل درويش..سأفتقدك يا سعيد..

وليت من أدار الظهر لك في حياتك يأخذ بما طالب القيادي الفتحاوي البارز صخر بسيسو ويمنحك وساما لن يضف الكثير لك، لكنه رسالة الى جيل المستقبل ان فلسطين لا تنسى من أعطى لها..

أتسمح لي بوداعك الآن يا سعيد، سلاما يا صديق..سلاما يا سعيد!

بلا ملاحظة ولا تنويه خاص أختم حديثي معك يا رجل!

صفعة ريما خلف لـ"النذالة"..وسام شرف على جبين أمة!

كتب حسن عصفور/ فجأة وخلال أقل من اسبوعين، ظهر اسم د.ريما خلف الأردنية الجنسية، العاشقة لقضية وطنها فلسطين، ليصبح "الشغل الشاغل" لمن له صلة بالصراع الفلسطيني العربي مع دولة لكيان، بعد أن أعلنت تقرير "الإسكوا" حول ممارسات دولة الكيان اسرائيلي جرائما سياسية ونظام فصل عنصري، يمكن وصفه بأنه التقرير الأهم لتلخيص نظام الجريمة الاحتلالي منذ العام 1948، صدر عن مؤسسة دولية، فما بالك بمنظمة الأمم المتحدة..

تقرير "الإسكوا"، والذي أشرفت عليه د.خلف بصفتها الأمين العام للمنظمة كاتبة التقرير، يمثل نقطة فصل سياسي في معركة الشعب الفلسطيني ضد ما تعرض له منذ "النكبة الكبرى"، مرورا بما تلاها من "نكبات بلا اسماء او صفات"، ويستحق أن يكون حقا تقرير الحاضر العربي..

د.ريما خلف، وهي الشخصية السياسية والمهنية في آن، وجدت ذاتها امام واحدة من "اشرس" حروب تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة الكيان وصلت لأن تصبح أموال الدعم لموازنة المنظمة الدولية في كفة، وتقرير "الإسكوا" في كفة أخرى، وسريعا، يخضع الأمين العام البرتغالي الجنسية غوتيريس للأمر، رضخ كما لا يليق بمنصبه السامي..طلب من د.ريما خلف أن تسحب التقرير فكانت صفعتها التي سيجعل منها تاريخ المنطقة "علامة مسجلة لصفع النذالة السياسية الدولية"..

قررت ريما خلف، ان تمضي فيما اختارت انحيازا لإمتها، قضايا وهموم، على أن تنهي حياتها السياسية والمهنية كموظفة يشوبها "هوان وضعف" لا يليق بمن آمنت من طفولتها وشبابها أن فلسطين تستحق أن ندافع عنها بكرامة تليق بقدسية قضيتها..

كان لها أن تحني رأسها، وتطأطأ قليلا، كما كثيرون من اسماء "بالقاب"، وتحيل مسؤولية سحب التقرير الى الأمين العام، وأنها كموظفة لا تملك سوى الرضوخ، كان لها أن تصمت ولا تشعل نيرانا في جسد "الخانعين" من بني جلدتها دولا وحكاما ومسميات رئاسية، وتبقى صامتة وكأنها غير ذي صلة..

كان لها أن تنأى بذاتها عن واحدة من حرب تكسير الكرامة الانسانية، التي فتحتها الإدارات الأمريكية ضد كل بيان أو قرار يكشف عار دولة الكيان، لأنه يكشف عارها..ولو فعلت ذلك لما انتبه العالم لها كمسؤولة تنفيذية، وستصبح "الملامة" لو حدثت من قبل بعض "المجعجعين" على الأمين العام ذاته، بصفته "الخانع العام"..

ريما خلف، لم تذهب الى ذلك السبيل " بأن تحنى الرأس لتمر العاصفة الأمريكية الصهيونية"، فقررت أن تقف بشموخ وترفع "كوفية الوطن" راية وقلما، ونطقت حقا لن يمحى من سطور لغة العرب يوما..وسيقال يوم أن داست ريما خلف بحذائها عالم السفالة السياسي ..استقالة ستحفظ بأحرف من نور خاص، وربما ستتحول الى "قصيدة تقرأ في مدارس الأمة"، وتدرس كأبلغ نصوص اللغة السياسية حفاظا للحق العام..

ما قالته د.ريما في نص صفعتها التاريخية يضيف لها "مجدا" تستحق أن تكرم به وعليه، كضيفة شرف للقمة العربية القادمة ولتقرأ "نص الكرامة" على مسمع العالم من حدود تطل على مكان الجريمة المستهدفة..

.." لا بصفتي موظفةً دوليةً، بل بصفتي إنساناً سوياً فحسب، أؤمن - شأني في ذلك شأنك- بالقيم والمبادئ الإنسانية السامية التي طالما شكلت قوى الخير في التاريخ، والتي أُسست عليها منظمتنا هذه، الأمم المتحدة. وأؤمن مثلك أيضاً بأن التمييز ضد أي إنسان على أساس الدين أو لون البشرة أو الجنس أو العرق أمر غير مقبول، ولا يمكن أن يصبح مقبولاً بفعل الحسابات السياسية أو سلطان القوة. وأؤمن أن قول كلمة الحق في وجه جائر متسلط، ليس حقاً للناس فحسب، بل هو واجب عليهم".

نص مما قالته د.خلف، كل الأمنية السياسية ان يكون جزءا من "بيان العرب" القادم، دون أن نسأل لها تكريما أو منحها أوسمة أو القابا، فما سيمنح لها لن يجاري ما نالته حبا وفخرا من شعوب أمتها، وهو قمة الأوسمة التي لا تزول بزوال مانحها..

د.ريما خلف كم يفخر الانسان أنك في بلادنا..ومن وسط الركام السياسي كانت صرختك علها تصبح نورا في ظلام مستمر منذ زمن..الفخر بك يليق يا "نشمية الأمة" و"عنفوان قضية فلسطين"..

وللتذكير، خلال فترة اقل من شهرين مارست أمريكا والكيان العنصري ذات الضغط لسحب ترشيح فلسطيني لمنصب دولي اسمه سلام فياض..ومر بهدوء تحت سمع وبصر من لا يجب أن يصمت، فالجبن لا يليق ولن ينتج "بطلا" مهما بلغ حجم الادعاء!

ملاحظة: أن تصمت الرئاسة الفلسطينية وكل مؤسساتها الرسمية، التي تدعي أنها ممثل شرعي ووحيد لشعب، على ما حدث للدكتورة ريما خلف ليس سوى وصمة عار..ولكن من أحرق تقرير غولدستون لطلب امريكي اسرائيلي لن يجرؤ على الكلام..التاريخ يحفظ كل سلوك النذالة..

تنويه خاص: بيان مركزية فتح تجاهل كليا الاشارة الى قرار حماس بتشكيل "لجنة لإدارة غزة"..بالتأكيد لم يكن ذلك سهوا، ربما من باب "الرشوة" لتمرير زيارة الدوحة العباسية..الصفقة شو يا ترى..لنا وقفة تفصيلا أمامها لو كتب لنا عمرا مضافا.

"طريق ياسر عرفات" وهلوسة نتنياهو!

كتب حسن عصفور/ وكأن لها من إسمها نصيب، بلدة جت الفلسطينية، بنت المثلث، بأنها منحوتة من الصخر، كما قالت عنها لغات غير العربية، تحدت ما هو قائم من "قانون عبري" وكسرت خوف يستوطن البعض من غضب "بني صهيون"، ورأس الفاشية الحاكم الفاسد الكبير بيبي نتنياهو، وقررت أن يحضر ياسر عرفات اليها بعد الغياب، وهو الذي تمنى أن يزور كل بلدات فلسطين في الجليل والمثلث والنقب والساحل الفلسطيني الذي كان يطل عليه من منتداه الغزي، فأطلقت اسمه على أحد شوارعها.."شارع ياسر عرفات"..هكذا الإسم دون أي التفاف أو احتيال..

ربما اثار القائمين على البلدية، أن يستغل اسم أحمد الشقيري للنيل من ياسر عرفات، عدما قام أحدهم بتسمية أكبر قاعة اجتماعات في مقر "الرئاسة الفلسطينية - المقاطعة"، وهي التي كان الخالد يمضي كل وقته متابعا شؤون الوطن، وفيها تمت عملية الاغتيال، ومنها أطلق صرخته الأشهر يوم أن أرسل الفاشي شارون قوات جيشه الاحتلالي لحصار الخالد، فقالها مدوية "شهيدا..شهيدا..شهيدا.."، صرخة لا تزال تدوي في كل بقعة فوق أرض الوطني الفلسطيني، وكان المنطقي جدا أن تكون تلك القاعة باسم من إستشهد فيها..وليكن للشقيري مبنى آخر في مقر منظمة التحرير..

بلدة جت، اخترقت محرمات نتنياهو، فما ان أخبره بعض من جنود جيش الاحتلال عن اسم "شارع ياسر عرفات"، حتى سارع للكتابة على صفحته في الفيس بوك، وقبل أن يسأل أو يعرف أصل الحكاية، "إن إسرائيل لا يوجد بها أي شارع يمكن أن يحمل اسم ياسر عرفات". واتصل لاحقا بشقيقه في الفساد الأعظم وزير داخلية الكيان أريه درعي الذي قضي سنوات عدة سجينا في قضايا فساد..وأمره بإلغاء "شارع ياسر عرفات"..

سواء أقدمت الحكومة العنصرية في تل أبيب على تمكنها من رفع اليافطة وفرض مسمى جديد للطريق العرفاتي، فما فعلته بلدة جت المثلثية يمثل "درسا" في الوطنية المتجذرة بأعمق مما يتوقع بعض الجالسين بقوة القهر الأمني في مناصبهم، وأن ياسر عرفات حي حيثما أدار البعض رأسه..

من تجارب التاريخ، سيبقى بني بلدة جت ومدن فلسطين كافة، ينادونه باسم شارع ياسر عرفات، وللتحايل على قانون العنصرية الإسرائيلية قد يضيفون كلمة "سابقا"..لكن الإسم باق ولن تكسره رفع يافطة بقوة المحتل..

هلع نتنياهو من اسم ياسرعرفات مرتبط بدور الزعيم الحي في ذاكرة الشعب والوطن أبو عمار، في كسر النظرية الصهونية لالغاء "الهوية الوطنية الفلسطينية" بدأت بإنطلاقة الثورة الفلسطينية في الفاتح من يناير 1965، ولاحقا تطوير مضمون منظمة التحرير الفلسطينية من مؤسسة باشراف عرب، الى حالة كيانية فلسطينية باشراف الثورة المنطلقة بقوة الشعب وعدالة قضيته، الى وضع حجر الأساس للكيانية الفلسطينية المعاصرة بقيام السلطة الوطنية فوق بعض

أرض فلسطين، وهي المسألة التي أدرك اليمين الفاشي العنصري قيمتها التاريخية بأكثر كثيرا من بعض أهل فلسطين..

نتنياهو يرى في مسار عرفات الزعيم والثورة، الرد التاريخي على "خدعة صهيونية"..قاد ثورة وبنى كيان..فكان قرارهم أن لا خيار الا خيار الخلاص من هذا الرعب المنطلق..وكان لهم ما اختاروا بإغتيال الخالد ووقف مسار طريقه لإستكمال بناء دولة فلسطين..

التسمية لدى نتنياهو رمز لخيار ليس خياره، وبالقطع لو كان الاسم لغير الخالد لأمسك به هذا الفاسد وروج له في أنحاء العالم، كدليل على "رغبة اسرائيل في السلام"..ولكن يبدو أن "نابه طلع على شومة" فالتسمية جاءت لمن يستحقها..

جت بنت المثلث الناحتة بالصخر، ما فعلت لن يذهب هدرا..وستحفظ ذاكرة شعبنا فعلك، وسيرد لك ولطريق الخالد الإعتبار يوما..

هامش: ليت مؤسسة ياسرعرفات تكرم بلدة جت وأهلها بوسام خاص..ما لم يكن في ذلك خرق لـ"قانون المؤسسة" وتعاكس مع رغبة "راعيها"!

ملاحظة: لو صدقت حكاوي "ديلي ميل" البريطانية، ان مستر بلير سيكون مبعوثا لترامب بالتنسيق مع صهره اليهودي كوشنير، فهذا يعني أن "المؤتمر الإقليمي" بدأ جديا..بلير أهم منظري تلك الفكرة!

تنويه خاص: صحيح تساءل البعض ليش لقاءات "عين السخنة" في مصر كلها لأهل غزة..هل سقط سهوا أهل الضفة، ام أنهم باتوا "مختطفين" حرام عليهم الذهاب ..سؤال بده تفكير ويا ريت جواب كمان..وبلاش وضع غزة خاص!

غزة بين "لعبة" حماس و"حكومة عباس"!

كتب حسن عصفور/ منذ أسابيع والشغل السياسي الشاغل لأهل قطاع غزة، ما أعلنته قيادات حمساوية وازنة، كما يحلو للبعض الاعلامي الوصف أحيانا، أن الحركة تدرس تشكيل لجنة إدارية عليا لمتابعة "الشأن الحكومي" في القطاع،

تصريح لم يقف عند الكلام فحسب، بل ان الاعلان عنه عمليا جاء في أول أمر من تلك اللجنة الإدارية لمنع إجازة عيد المرأة يوم الثامن من مارس (آذار)..

بعيدا عن كون الأمر يتعلق ببعد ظلامي لقرار إداري، لكنه كشف عن وجود تلك اللجنة، وليس سيتم بحثها، ولا ينقصها سوى الاعلان الرسمي، وتم نشر أسماء قيادة تلك اللجنة، رغم نفي حمساوي للأسماء، ولاحقا خرج علينا متحدث من حماس ليستغبي الشعب الفلسطيني، ويعلن أن الحديث عن تشكيل لجنة إدارية ليس سوى "فبركة إعلامية"..

حسام بدران المتحدث الحمساوي، قال في تصريح تلفزيوني بصوته وصورته " "لا يوجد أي إعلان من حماس لتشكيل لجنة لإدارة شئون قطاع غزة, لكن كل ما تم الحديث عنه هو توقعات وتخمينات من وسائل الإعلام فقط وحينما تريد حماس الأمر سوف تعلنه بشكلٍ رسمي وواضح"..

بالتأكيد هذا كلام ساذج ومعيب أيضا، لأن من أعلن عن "اللجنة الإدارية العليا" مرسوم تعطيل عطلة يوم المرأة، ثم أحاديث القيادي الحمساوي والنائب صلاح البردويل ونواب حماس في غزة بدأوا النقاش والرغي حولها، بل أن المرشح السابق لرئاسة حماس في غزة خليل الحية (خسر امام هجوم السنوار الكاسح)، قال قبل ساعات من تصريح "البدران"، بأن حماس تفكر بذلك لأن الحكومة لا تهتم وعباس لا يريد غزة..

عمليا، اللجنة الإدارية الحمساوية قائمة، وهي من يتحكم في الشأن العام في قطاع غزة، وباتت حقيقة لا تحتاج لنفي، والقائد العام الجديد لحماس السنوار يشرف على إدارتها تفصيلا، ولا يقيم وزنا لكل ما يقال من رفض فصائلي أو شعبي، والغطاء الذريعة، من يدير شأن أهل القطاع في غياب حكومة الرئيس عباس عن الشأن الغزي..

وبلا جدال، هي كلمة حق، ولكن التأكيد ايضا، ان حماس تريد من هذا الحق باطلا سياسيا لم يعد مجهولا، ولا غامضا، وتنتظر ظرفا مناسبا، ربما بعد اجراء الانتخابات المحلية في الضفة لتعلن رسميا عن "هيكلها الحكومي الجديد"..

وكي لا يبقى الأمر بين اتهام واتهام مضاد، السؤال المباشر لحكومة الرئيس محمود عباس، هل يمكن البقاء في حالة الهروب أو الخوف من الذهاب الى قطاع غزة لأسباب "جبن شخصي" أو "ذريعة أمنية"، من يريد هزيمة مشروع حماس "الانشقاقي - الانفصالي" لا يكتفي بإرسال "رسائل الحب" الى أهل قطاع غزة، بعد كل اتهام لحكومة الرئيس عباس، ولا يمكنه أن يدير الشأن العام عبر خدمة التواصل الاجتماعي "واتس آب، فيس بوك، توتير او "سكايب"..

قطاع غزة يسكنه ما يقارب الـ2 مليون انسان، له من المشاكل ما يفوق أي منطقة سكانية في العالم بسبب "موقعه الغريب" نتيجة اغتصاب فلسطين ما حرمه من التواصل مع القسم الشمالي من "بقايا الوطن"، فيما عالمه الخارجي محكوم برضا الشقيقة مصر لفتح معبر رفح، نتيجة وجود حماس ذات البعد الإخواني..

وضع خاص وفريد يتطلب أيضا البحث عن "حل فريد ومبدع"، - اشتراطا أن الابداع متوفر في تلك الحكومة الذكية-، ولذا هل لنا أن نعرف لماذا لا يذهب وزراء تلك الحكومة الى قطاع غزة، ويمارسون مهامهم من قطاع غزة، يومين في الاسبوع على الأقل، ويمكن تأجيل زيارة الوزير الأول الى حين ترتيب "أمنه الخاص"..

أليس هناك بعضا من الوزراء يمارسون من قطاع غزة دورهم الحكومي، وزير العمل أبو شهلا، وزير الاسكان الحساينة ووزيرة شؤون المرأة الأغا، فما الذي يعيق أن يذهب بقية الأسماء التي يجهل غالبية الشعب أسمائهم، وهذا ليس انتقاصا منهم ولكن واقع الحال هو ذلك..

لتغامر حكومة الرئيس عباس وترسل اسبوعيا عددا من الوزراء الى غزة، ولنترك لحماس القيام بارتكاب أي حماقة ضد هؤلاء القادمين لـ"خدمة أهل غزة"..على الأقل ستقدم لهم خدمة معرفة الأسماء والصور لو حدث لهم أي تعطيل..

أما الاكتفاء بإدارة الشأن العام بطريقة "سلامي لكم يا أهل قطاع غزة"، فذلك هو بالضبط ما تريده حماس، ويبدو أن حكومة الرئيس عباس هي من تمهد الأرض بسلوكها ومنهجها الإداري لإعلان "الفصل الاداري"..ولو حدث فعندها الغضب

لن يكون ضد حماس فحسب، بل ضد من ساهم عمليا في ذلك، وقد يكون الغضب ضد حكومة الرئيس مضاعفا..

بعض التفكير الوطني العام قد يصل الى تحقيق "مراد وطني"، لكن البقاء أسرى الفئوية والحزبية لحكومة الرئيس عباس نحو القطاع سيفتح الباب الواسع لإعلان حماس الإداري..وعندها تصدق مقولة أن طرفي النكبة اتفقا على "إدامة الانقسام" و"التقاسم المصلحي الوظيفي"..

أما بقية مسميات العمل السياسي فمن يريد رفض مخطط حماس عليه أيضا، وبقوة أكبر، أن يدين سلوك حكومة عباس التي تتصرف كحكومة فصيل لا أكثر..

ملاحظة: أمريكا اعلنت حربا على تقرير "إسكوا" طالبت بسحبه فورا..بالمناسبة هل سترد مؤسسات الرئيس عباس على هذا الموقف الأمريكي، أم أن "فرحة الهاتف" لها ثمن..الثمن ابلعوا اللسان..يا ريت يكون هالحكي غلط!

تنويه خاص: واشنطن وصلت تطالب بتسليم احلام التميمي لمحاكمتها..الوقاحة الأمريكية لا تقف عند حدود..احلام دفعت ثمن مقاومتها سنوات في سجون الاحتلال وخرجت ضمن صفقة تبادل..الطلب الأمريكي تلخيص لسياسة "الكاوبوي" الجديدة.!

غياب التنسيق الرسمي الوطني لما بعد إغتيال "فقهاء"..جريمة سياسية!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام، وحركة حماس تعيش "حالة غضب داخلية" منذ قيام دولة الكيان بإغتيال القسامي المبعد الى قطاع غزة، مازن الفقهاء، الغضب إتجه في إتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تعبر عن "ذاتية فصائلية"، لا تليق بمستوى الرد على جريمة الإغتيال، وإتجهت للتصرف وكأن المسألة ومسرح العملية هو "شان حمساوي" فقط، رغم أن الإختراق لأمن قطاع غزة، وبالتالي هو ضد أهل القطاع قارب تعدادهم مليوني إنسان..

تصرفات حركة حماس تكشف أن "عقليتها" لا تزال "أسيرة الفصيل الأمني"، بل وفي أردئ مظاهره، لا تقيم وزنا لأي شريك ممكن أو قريب لها، وكأن الإغتيال للقيادي القسامي هو "شان حزبي" بلا أي بعد وطني، وأنه "رسالة من عدو" الى شعب بكامله، ليس فقط أهل القطاع..

"قد" نلتمس العذر لحماس المصابة بدرجة عالية من الإرتباك، نتيجة الحدث الجلل، في كشف "لظهرها الأمني" الذي يحسب أنفاس أهل القطاع، وفشل سيسجل في سجلها، وهو الحدث الذي لم تتمكن قوات الغدر الإسرائيلية فعله، ما قبل "خطف غزة" حمساويا، الى جانب أنها رسالة إستفزاز خاصة الى القائد العام للحركة في قطاع غزة، وعمليا في الضفة، يحيى السنوار، رسالة قد تكون الأصعب لإختبار قدراته كقائد وليس كمسؤول..

لكن ما ليس مبررا، او مفهوما، ان لا تجد الرئاسة الفلسطينية، والقوى الوطنية والإسلامية، وقتا لكي تتصرف هي نيابة عن الفصيل المرتبك، وتدعو فورا الى عقد لقاء طارئ، تبحث فيه "أبعاد الجريمة الاحتلالية"، وما يمكن أن يكون، وكيفية الرد المناسب، وكل ما يتصل بتلك القضية من عناصر..

والحديث عن الرئاسة هنا، ليس زجا فيما ليس لها أو مسؤوليتهأ، كون عملية الإغتيال لن تقف حدود آثارها برد حمساوي وتنتهي، بل أي فعل ورد فعل من حماس سيصيب "الكل الفلسطيني"، مشروعا وأدوات، وهذه ليست معادلة صعبة أو عسيرة الفهم على من يملك بعضا من "وعي" للعقلية الأمنية للكيان العنصري..

أن تدعو الرئاسة الى عقد لقاء وطني مصغر، يضم اللجنة التنفيذية وممثلي القوى كافة، بما يشمل حركتي حماس والجهاد، هو رسالة أولية، ان الجريمة مست الجسد الفلسطيني، وأنها عدوان على "الشرعية الوطنية"، ورسالة الى قادة العدو في تل أبيب أن الممثل الشرعي الوحيد ليس تعبير سياسي، بل هو فعل وتجسيد..

قد يقول قائل، ان حماس تصرفت دون أي تنسيق أو بحث، وهو فعلا ما كان، لكنها حركة لا تمثل الشعب، بل هي فصيل كما غيرها، تحتل حزيا من التمثيل، لكنها ليست الممثل الشرعي الوحيد، الى جانب أن نتائج عملية الإغيتال سيكون

لها نتائج تمس الموقف الفلسطيني العام، ولذا أي رد فعل لا يجب أن ينظر اليه كمسألة حزبية خاصة، حتى لو كان المغتال هو من فصيل بعينه..

ولتنشيط ذاكرة البعض التي أصيبت على ما يبدو بـ"ترهل سياسي" أو "وطني"، ليست تلك المسألة، أن بعد قيام دولة الكيان وأجهزته بإغتيال لشخصيات مسؤولة، يدعو الزعيم المؤسس الخالد ياسر عرفات الى لقاء قيادي فوري ويفتح خط اتصال خاص مع مسؤولي حماس والجهاد، ليناقش كل ما يمكن ان يكون..ولعل الرئيس محمود عباس قدم استقالته من منصبه كرئيس للوزراء - جاء في سياق تنفيذ خطة بوش لاحلال قيادة "ديمقراطية" بدلا من قيادة أبو عمار – بعد اغتيال القائد الحمساوي الوطني الكبير اسماعيل أبو شنب، إحتجاجا على عدم تحكمه بكل "الإجهزة الأمنية"، وبعيدا عن الحقيقة التي أريد منها، لكنه رد فعل فوري..

الآن جريمة إغتيال، تحدث "ضجة كبرى"، ليس فقط في كيفية حدوثها، بل ما سيكون رد عليها، لكن الغائب الأبرز هو الشرعية الرسمية الفلسطينية، وكأن الحدث في بلاد أو مكان أو ضد من ليس منها..

ليت الرئيس عباس الباحث عن "إنجازات خارجية وحصد جوائز حتى لو كانت لغاية معلومة" يصدر أمره لبعض من يمثل لعقد إجتماع قيادي وطني فوري، ولن نطالب الغاء رحلاته التاريخية، بل يأمر بعقد لقاء لبحث ما سيكون وطنيا وليس حمساويا..رسالة من الشرعية قد تمنح حماس ثقة أنها ليست مستهدفة بتنسيق أمني..

هل هذا صعب أو غاية المنى الوطني..بالتأكيد لا ، وإن لم يحدث فكل حديث عن "الشرعية" سيبقى

نثرا في سياق "حركة التفتيت الوطني الفلسطيني" - حتف - !

ملاحظة: إعلان نائب الرئيس الأمريكي عن جدية ترامب بنقل السفارة الى القدس مع عقد القمة العربية "قلة أدب سياسي"، تستحق من "القادة الكبار" ردا مناسبا.بلاش "صفعة بصفعة" بيكفي "بزقة في وجه"!

تنويه خاص: يبدو أن موسكو باتت "مربض خيل اليمين الأوروبي"..بالتأكيد ليس توافقا فكريا بل ترسيخا لمبدأ" المصلحة فوق الجميع"..والله يا زمن!

فضيحة فرنسية خطيرة تستوجب "خطوة" مش كلمة!

كتب حسن عصفور/ اليوم الأربعاء تتجه "آذان" العرب وعيونهم نحو البحر الميت في شاطئه بالأردن الشقيق، حيث "القمة الكبرى" والتي بدأت ببشاير تصالحية وحضور مميز لقادة الأمة المصابة بعاهات بعضها بات مستديما، لا يصلح معه سوى استئصال الفاعل كي يبدأ الفعل..

وعل المكان بذاته، يمكن القادة الكرام رشفة "عطف سياسي" متزايدة عن ما سبق قمما متعددة، كونها الأولى التي يمكنهم أن يروا تلال القدس منها، بكل ما بها من رمزية لفلسطين، المكانة والتاريخ، وهي اللفتة التي لا يجب أن تغيب عن ذهن الرئيس محمود عباس وهو يلقي خطابه، بأن يشير بإصبعه الى تلك الحقيقة السياسية، وأن يخرج عن "نص" نأمل ألا يكون "معطوبا" بملل المعتاد، وأن يضع فلسطين كما هي فلسطين واقعا، دون أن يقع ضحية "الرجس اللغوي" المحبب عن النص السياسي..

مع صباح القمة الخاصة، نشرت منظمات فرنسية تقريرا مميزا تكشف فيه عن "فضيحة سياسية"، حيث كشف التقرير عن قيام 5 خمس مؤسسات مالية فرنسية،(أربعة مصارف وشركة تأمين)، تموّل الاستيطان الاسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عن طريق مشاركتها فى مصارف وشركات إسرائيلية تعمل فى المستوطنات.

التقرير يشير الى "الصلات الخطرة بين المصارف الفرنسية والاستيطان الإسرائيلي" وأن مصارف "بى إن بى باريبا" و"سوسيتيه جنرال" و"بى بى سى إيه" وشركة "أكسا" للتأمين ومن خلال دعمها "المستمر" للمصارف والشركات الإسرائيلية العاملة فى المستوطنات "تساهم بصورة مباشرة فى ديمومة وتطور" هذه المستوطنات.

هذا الكشف، لا يحتاج كثيرا من الشرح، فهو أبلغ من أي تفسير، عندما يحدد مسميات هذه المؤسسات المالية الكبيرة، بدعم مباشر لتعزيز الإستيطان في الأرض المحتلة، رغم معرفتها بأنه يمثل جريمة حرب ضد فلسطين الأرض والشعب..

تللك المؤسسات المالية، لها أفرع في غالبية بلدان العرب، إن لم نقل جميعها، وحيثما تسير في شارع هنا أو هناك، ستجد اعلانات تلك المؤسسات الفرنسية "مضيئة"، لا تكترث لارتكابها جريمة سياسية، وكأنها ضمنت العقاب..

بعيدا عن "البيان" المعد سلفا، والذي سيؤكد على كل المؤكدات، وقد لا يترك كلمة يمكنها أن "تدغدغ" عاطفة شعب فلسطين دون أن يدسها بين أسطر البيان الختامي، مضافا لها "رزمة قرارات" ستتحول سريعا الى "مكانها الطبيعي"، ارشيف الجامعة العربية، وعله القسم الأكثر حيوية في حركة هذه المؤسسة العتيقة، لكن ما نأمل، وليس كل أمل خطيئة، أن يقدم "وفد دولة فلسطين"، على نشر التقرير الفرنسي الذي كشف الفضيحة الخطيرة..مترافقا مع خطوات محددة عملية!

ومع الإدراك الكلي للقيمة السياسية اللغوية التي أوردها "مسودة البيان الختامي المعد منذ أيام"، وقبل هذاا "الإكتشاف الخطير"، لكن ذلك يستوجب تعديلا ما لتناول هذا الجديد السياسي، عندما يتم نشر أسماء 5 مؤسسات من أهم المؤسسات المالية الفرنسية، تقوم بتغذية النمو الاستيطاني في الأرض الفلسطينية..

الأسماء لدى وفد فلسطين الآن، ولا يجب البقاء ضمن الادانة العامة، أو الإكتفاء باللغة التي أصابت كل عربي بحالة من "الدوار"، باعتبار أن "الاستيطان عقبة في طريق السلام"، ومن تباهى رقصا وطربا بعد تمرير قرار 2334 في مجلس الأمن، رغم كل ما قدمه تنازلا عن قرارات أكثر قيمة ونصا وعقابا، لكنه زمن السواد السياسي والعقلي، فهل يقدم وفد الرئيس عباس بتقديم مشروع قرار مستعجل يتضمن "خطوات عقابية جدية" ضد هذه المؤسسات المالية الكبرى المغذية لسرقة أرض شعب فلسطين..

هل يتذكر وفد الرئيس أن تلك المؤسسات المالية الفرنسية هي "شريك عملي بالجريمة السياسية"، ام أن الرئيس عباس لن يذهب بعيدا في "إغضاب صديقه

الحميم هولاند"، ويتجاهل كليا هذا التقرير الذي يعتبر "الفضحية الأهم" في مسلسل دعم الاستيطان..

بصراحة، اي حديث عن "إدانة الاستيطان"، وكل ما يلي من من "مصطلحات إنشائية"، لن تمنع دولة الكيان من المضي بما قررت نهبا، ولن تردع مؤسسة دولية من دعم ذلك النهب والجريمة..

"خطوة واحدة عملية" ضد المؤسسات المالية الفرنسية، ستكون أهم مليار مرة من كل بيانات الخطب الفارغة والمملة والكئيبة.."خطوة واحدة" تنذر تلك المؤسسات بوقف أعمالها الداعمة للإستيطان، مع تقديم تعويض مواز لشعب فلسطين عما قدم للمستوطنيين، او مغادرة كل بلاد العرب..
"خطوة رمزية" تكفي مع ربطها بدعم مؤسسات المقاطعة بشكل حقيقي، لتوجه صفعة عملية للإستيطان، بديلا عن أطنان الدموع التي ستسكب على جريمة سرقة الأرض..

هل يتذكر الرئيس عباس هذه اللفتة، أم يعتبرها "مسألة صغيرة لا تستحق أن ينهك عقل القادة العظام بها"..يا ريت ما يفكر هيك..ويخرج عن "النص الجاهز والمكوي"..

#فلسطين_تستحق_أفضل!

ملاحظة: نكسة سياسية عشية قمة العرب تقدمها نيكارغوا، عندما أعلنت أنها ستعيد علاقاتها مع دولة الكيان، بعد قطيعة استمرت 7 سنوات.. معقول هيك شي يهز بدن اللي ما بينهز بدنهم الا على مصالحهم!

تنويه خاص: تقرير لجنة التحقيق حول "جريمة المحاكم"، من هي الجهة التي ستقوم بتنفيذه..إذا كان أهل الجرم من وزارة الداخلية ووزيرهم هو رئيس الحكومة..كيف بدها تزبط..(رامي أ) يحاسب (رامي ب)..صحيح شو هو "الإستهبال"!

قبل فوات الآون..تدخل الرئيس عباس لمنع "فتنة الراعي" ضرورة!

كتب حسن عصفور/ لن نفتح دفتر "قلنا وقلنا"، بأن تصريحات الرئيس محمود عباس في الفترة السابقة، وخلال زيارته الى لبنان لاحقا، حول سلاح المخيمات، والحديث وكأنه يجب أن يكون تحت أمرة الجيش اللبناني، لن تمر مرورا عابرا، ولن تفهم في سياق البحث عن صيغ لحل يمنح الكرامة للفلسطيني، وأن تكون العلاقة بين الدولة اللبنانية ومؤسساتها كافة في سياق "التعاون الايجابي" الى حين حل قضية اللاجئين الفلسطيين..

لم تمض ايام على عودة الرئيس عباس من بيروت، حتى خرج علينا رأس الكنيسة المارونية البطريرك بشارة الراعي، ليفتح "صندوق القتنة الأسود"، وينكأ جروحا سياسية تطال اللبناني والفلسطيني فيما يتعلق بالماضي البعيد، وخاصة 1975، وما لها وعليها، متطاولا ودون أي مراعاة أن رأس الشرعية الفلسطينية وجه رسائل عدة للدولة اللبنانية لصياغة علاقة ايجابية..

البطريرك الراعي، تجاوز في تطاوله على الوجود القسري - القهري للفلسطيني في مخيمات اللجوء، وبدلا من أن يتحمل مسؤوليته كرمز ديني له مكانته في الكنيسة الكاثوليكية، ويفتح ملف جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ويحملها المسؤولية، تجاهل ذلك ليصب جام "حقده" على الفلسطيني، لاجئا وثورة..رغم أن قائد الجيش اللبناني الجديد جوزيف عون أمر جنوده البقاء مستعدين لمواجهة اسرائيل..

الراعي، خلال مقابلة له يوم الجمعة العاشر من مارس 2017، مع تلفزيون "سكاي نيوز عربية"، حمل الفلسطينيين مسؤولية الحرب الأهلية، وهو هنا نطق ليس كرجل دين بل كطائفي منتم لطرف كان خصما للحركة الوطنية اللبنانية بقادة رجل التاريخ كمال جنبلاط، والذي دفع حياته ثمنا لتحالفه مع الثورة الفلسطينية لردع مشروع طائفي متعاون مع دولة دولة الكيان الاسرائيلي..

البحث عن تاريخ الأحداث بطريقة الراعي لن تجلب خيرا الى الشعب اللبناني، الذي تمكن أخيرا من اعادة الروح للدولة ومؤسساتها بعد كسر فيتو انتخاب الرئيس، وجاء الجنرال ميشيل عون، ثم حكومة لبنانية برئاسة ابن الشهيد رفيق

الحريري، وهو الشريك الموضوعي للثورة الفلسطينية، مرحلة تحمل آمال نحو لبنان جديد، بعيدا عن "التحكم الخارجي" في قراره ومساره..

تصريحات الراعي حول الفلسطينين وسلاحهم تخالف الحقيقة وتكسر منطق الأحداث، حيث يعمل ذلك السلاح قوة أمن ليس الى المخيم فحسب، بل ضد القوى الإرهابية لبنانية كانت أم بها عناصر فلسطينية، وتعمد الراعي الخلط بين الارهابيين، وهو يعلم تماما أن الأمن الفلسطيني هو حائط السد الأول عن الأمن اللبناني من باب المخيمات..

لسنا في وارد فتح سجال للرد على كل ما قاله البطريرك الراعي، احتراما للبنان الدولة واحتراما للكنيسة التي يرأسها، وان فتح ذلك السجال دون تدقيق قد يكون هو المراد، وأن تجد دولة الكيان الاسرائيلي المتربصة بلبنان، كما الدولة العربية ضالتها وتسترق الحضور عبر إشعال نار فتنة كما حدث عام 1975..

لا زلنا نعتقد أن هفوة رأس الكنيسة مار بشارة بطرس الراعي لن تترك أثر حقيقيا على واقع العلاقة الفلسطينية اللبنانية..ولكن ذلك يتطلب ايضا سرعة تدخل الرئيس محمود عباس بصفته، لتصويب المسألة وحصار مفعولها، خاصة وأنهم استغلوا اقواله بالسلب وليس بالايجاب، كما كان يعتقد..

تطويق أقوال الراعي ضرورة وطنية ومصلحة عليا تستحق جهدا مميزا وسريعا، والاهمال يعني مشاركة مبكرة في في فتح نار حارقة..

ملاحظة: التقرير حول ملكية سيارة الخالد الزعيم المؤسس ياسر عرفات الجديدة، وأنها باتت تحمل رقما اسرائيليا يمثل "عارا شخصيا" للمؤسسة الرسمية الفلسطينية بكامل أركانها..هل هان الأمر عليكم ما للزعيم المؤسس أن يكون في "سوق نخاسة"..

تنويه خاص: ليس لائقا للرئيس عباس أن يردد حواريه وتابعيه أن مكالمة ترامب تعزيز لشرعية الرئيس..عفكرة كلام الناطق باسم الرئيس ايضا يحمل ذات الحكي..معقول هيك صار الحال!

ما بعد "فرحة" هاتف ترامب للرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ أخيرا حدث المراد من "رب البيت الأبيض" نحو الرئيس محمود عباس، وقام بالاتصال به تلفيونيا لمدة 20 دقيقة، وبعد ما يقارب الشهرين على دخوله مقره، أعرب فيها عن تطلعة للعمل المشترك فـ"هناك مبادرات أمريكية للسلام ستطرح قريبا، وسأله عن استعداده لذلك، فكانت إجابة الرئيس الفلسطيني بنعم"، وأكد له أن "طاقمه سيتواصل مع طاقمه من أجل ذلك"..فيما أكد البيت الأبيض، ان ترامب أكد للرئيس عباس أن "السلام يتحقق فقط من خلال المفاوضات المباشرة"..

احتل ترتيب المكالمة صدى خاص، فمنهم من قال أن وراءها رجل الأعمال الفلسطيني د.عدنان مجلي، بتعاون خاص مع صهر ترامب اليهودي كوشنر، بينما يؤكد البعض الى أنها جاءت عبر "وساطة أردنية" سعى لها الملك عبدالله تمهيدا لخلق أجواء ايجابية للقمة العربية، فيما تشيع أوساطا عبرية أن لنتنياهو أثر في تلك المكالمة..

وبعيدا عن "حلقة الترتيبات" فما نقل عن أوساط الرئيس عباس خلال المكاملة وبعدها، أنه كان غاية في السعادة الشخصية، وأن تلك المكاملة أعادت له بعضا من "التوازن السياسي"، بعدما اصابه ارتباك في الآونة الأخيرة لأسباب مختلفة بعضها فلسطيني وغيرها عربي..

ويبدو أن "سعادة الرئيس" انتقلت لأوساطه ومؤيديه الفتحاويين..حيث تناثرت "حلقات الفرح" على مواقعهم بصفحات التواصل الاجتماعي، فالبعض اعتبرها "رد على التدخلات العربية والاقليمية"، والبعض احتفل بكونها أكدت أن "لا شرعية غير شرعية الرئيس"، فرحة تعكس أن هؤلاء لا يرون قيمة الشرعية الا بمدى رضا أمريكا عنهم، وكأن "ختم الشرعية" يجب أن يأتي عبر البيت الأبيض، وأن تلك المكالمة ستبني "جدارا واقيا للرئيس عباس" من اي موقف مخالف له..سطحية سياسية تعكس عزلة شعبية واهتزاز في علاقة الثقة بين هؤلاء والشعب..

ولأن "الحفلة الشخصية" تنتهي بأسرع من كمية الفرح، فالأساسي الذي يجب الحساب له من المكاملة، الأهداف الحقيقية التي أدت اليها، بتدقيق بسيط يمكن

ملاحظة أن المكاملة جاءت بعد اعلان واشنطن انها "سترسل مستشار الرئيس الأمريكي جيسون غرينبلات "يهودي" الى المنطقة، وزيارة تل أبيب ورام الله للتوصل إلى تفاهمات حول الإستيطان في الأراضي الفلسطينية"..

الخيط الواضح، أن ترامب يبحث عن اعادة الاعتبار أولا "لمفاوضات مباشرة" بين الطرفين، وهو ما لم يرفضه الرئيس عباس وفقا لما صدر عن الطرفين، بل ان الرئيس عباس أعلن استعداده لذلك، وأن ترامب يسعى لوضع تصور واضح للمسألة الاستيطانية ما قبل صياغة "الصفقة الكبرى"..

المفارقة التي يتجاهلها "المحتفون" بالهاتف الترامبي للرئيس عباس، ان الطرف الفلسطيني تجاهل كليا موضوع نقل السفارة الى القدس، وكأنها لم تعد "عقبة في طريق المفاوضات"، والتي هدد صائب عريقات بالرد عليها بـ19 خطوة ستفتح باب جهنم على واشنطن وتل أبيب، فيما أعلن نبيل شعب أخر مسلسل مستشاري الرئيس عباس، أن القيادة الفلسطينية أبلغت واشنطن بسحب الرعاية منها للمفاوضات لو نقلت السفارة..

ومع أنه لا يوجد فلسطيني، بما فيهم المهددين يصدق، أن الرئيس عباس وفرقته السياسية يمكنهم أن يقدموا على اي مما سبق قوله، وهم الذين لم يفعلوا شيئا منذ سنوات ردا على كل جرائم الاحتلال التي فاقت القدرة على تعدادها، الى جانب التهويد العلني للضفة بعد القدس وحركة استيطانية لا تهدأ، ويبدو أن كل تلك التهديدات ذهبت مع ريح أول مكاملة تكرم بها ترامب، لتبدأ رحلة البحث عن "طاولة المفاوضات" مجددا..

وبعد، الآن وكما قالت أمثالنا القديمة "راحت السكره وجات الفكره"، ما هي رؤية الفريق الرئاسي العباسي استعدادا للقادم الأمريكي، والذي قد يكون الأصعب وطنيا منذ ما بعد قمة كمب ديفيد 2000، وما قاله ترامب أن "المفاوضات المباشرة هى الحل" ليس من باب تعبئة الفراغ الكلامي، كما حال مطلقي التهديدات..

بعد اليوم قد لن نسمع عن "الخطوات التفجيرية الـ19"..وستعود نغمة "أهمية" الدور الأمريكي الراعي الرسمي للمفاوضات..وربما سيصمت البعض لفترة أو يلجأ الى عملية تحديث "السوفت وير اللغوي" بما يتناسب مع "سعادة الهاتف"..

هل يستمر الحال الفلسطيني على ما هو، مكتفين بأن "شرعية الرئيس" أصبحت في أمان بعد هاتف ترامب، أم أن هناك من عليه أن يفكر بأن القادم يحتاج تحركا داخليا يعيد الاعتبار لرونق الحضور الوطني..

ما يجب فعله ليس مجهولا..ولا يحتاج سوى قرار رئاسي لبدء العمل لو كان هناك رغبة وإرادة!

ملاحظة: دولة الاحتلال كشفت أن معادلة القسام "صاروخ بصاروخ" كانت كلاما لتحميس اللي مش متحمسين..ولأن مشير المصري حماسه بلا حدود، هدد بأن اي قذيفة جديدة ستكون نهاية اسرائيل..العب يا ميشو!

تنويه خاص: سجال لطيف بين البطريرك ميشيل الصباح والأب مانويل مسلم حول اللغة، المحبة والحرب والعصيان..درس جميل في أسس "حق الإختلاف"..مش غلط تراجعه بعض أوساط الرئيس عباس فالعلم نور!

ما بعد الجريمة..الإنتقام "ذاتي" أم "وطني" تلك هي المسألة!

كتب حسن عصفور/ ليست الجريمة الإولى التي تنفذها "الفاشية الاسرائيلية"، ولن تكون الأخيرة، التي كانت بحق الأسير المحرر مازن فقهاء، وبالتأكيد ليس قولا جديدا على أن دولة الكيان العنصري لا تحترم "عهدا" او "إتفاقا"، وتلك لا تحتاج سوى فتح كل ما تم الاتفاق مع هذا الكيان عليه، حتى لو وصل الأمر لإغتيال رئيس وزراء الكيان (رابين) للخلاص من عهد سياسي معروفا بإسم "اعلان المبادئ في أوسلو"..

اغتيال مازن فقهاء، يماثل بشكل أو بآخر عملية إغتيال الشهيد يحيى عياش، من حيث جوهر البعد السياسي - الأمني، ففي نهاية 1995 وخلال مفاوضات طابا حول الاتفاق الانتقالي، تم التوصل الى "تفاهم أولي" بخصوص إقامة الشهيد عياش في قطاع غزة، بعد أن حدد جهاز الأمن العام الاسرائيلي "الشاباك" وجوده في القطاع، نتيجة اقامته في منزل به أحد عملاء ذلك الجهاز، رجل الأعمال الهارب كمال حماد، ولذا لم يكن من خيار سوى انهاء "تفاهم"، بعدم قيام

الشهيد عياش بأي "نشاط عسكري - أمني" ضد اسرائيل في الضفة أو داخلها، الى حين المغادرة الى السودان، مقابل عدم المساس به الى ذلك الحين..

وقد التزم الشهيد التزاما يحسد عليه، بكل عناصر "التفاهم" الذي قام به مسوؤل الأمن الوقائي في حينه محمد دحلان، وشخصيا كنت حاضرا في الترتيبات، مقابل أن دولة الكيان لم تتحرش بالشهيد، ومرت أشهر دونما تعكير ما تم الاتفاق عليه..

ومع اغتيال رابين في 4 نوفمبر "تشرين ثاني" 1995 لـ"إغتيال اتفاق أوسلو"، وبالتالي إغتيال عملية السلام، وما أحاط بها من اهانات لجهاز الشاباك، لم يجد رئيسه في حينه لـ"الثأر لكرامته الشخصية" سوى يحيى عياش، كـ"هدف ذهبي"، رغم ان مكانه وعنوانه معلوم، لكن الحقد الصهيوني كان لا بد منه ليتم تنفيذ الجريمة في 5 يناير 1996..كان إختيار "المهندس" تعويضا لفشل، رغم انه لا يمكن استبعاد أنها جزء من خطة لقادة أمن دولة الكيان بالاتفاق مع واشنطن وساسة اسرائيليين ليكون الاغتيال مكملا لاغتيال رابين لاغتيال الاتفاق والسلام أيضا مع ياسر عرفات ومنظمة التحرير..

وكان لدولة الاحتلال ما أرادت من "رد فعل" حمساوي انتقاما لإغتيال المهندس عبر سلسلة تفجيرات متتالية، لتستغلها قوى اليمن المتطرف بايصال الفاشي الفاسد بيبي نتنياهو، الذي قاد مع شارون أوسع مظاهرة ضد الاتفاق مع الفلسطينيين وياسر عرفات..والتي كات مظاهرات تمهيدية للخلاص من رابين 1995..

عمليات حماس ردا على "إغتيال المهندس" في حينه لم تجلب سوى "الشر السياسي" لفلسطين وقطاع غزة، دون تفاصيل ما حدث، فهي لم تكن سوى "إنتقام ذاتي" دون حسابات وطنية، فكانت "الخسارة الكبرى" مقابل خسارة بطل..

استعادة تلك المسألة، ليس من باب فتح "حوادث تصفية وإغتيال" نفذها الأمن الاسرائيلي، فهناك ما لا يحصى جرائم حرب لهذا الكيان وقادته، لكن الدرس الأبرز هو بعضا من تماثل بين خلفيات "إغيتال المهندس" وإغتيال مازن، وهي البحث عن "أزمة خارجية" للطغمة الفاشية في تل أبيب، وراسها نتنياهو المترنح لا محالة نحو السقوط التاريخي، أخلاقيا وسياسيا..

بلا شك ما حدث هو جريمة حرب، مكملة لملف جرائم الحرب منذ بداية الصراع مع الحركة الصهيوينة على فلسطين، لكن المسألة الأعقد هو كيفية التعامل ما بعد الجريمة، والرد المفترض، وهنا قد يذهاب البعض "عمدا" لإستفزاز حركة حماس، خاصة قائدها العام في القطاع، يحيى السنوار، وكتائب القسام، لدفعها تنفيذ عمليات عسكرية داخل الكيان، عمليات لا نعتقد أنه باتت "معقدة" أو "صعبة المنال" بعد الخبرة الطويلة، أو دفعها للرد عبر اطلاق وجبات صاروخية من القطاع نحو بلدات داخل الكيان..الخيارات واضحة، لكن الأعقد هو ماذا بعد ذلك..؟!

يمكن لحماس الانتقام الذاتي بتصعيد عسكري في الضفة الغربية والقدس مثلا، باعتبارها نطاق محتل ولا يوجد ما يمنع فتح معركة موسعة لايذاء المحتل، وليس فقط لارباك "منظومة التنسيق الأمني"..الفرق كبير، لا وقت لشرحه الآن..

لكن، بعيدا عن "ثقافة الثأر الخاص"، يمكن لقيادة حماس، وتحديدا يحيى السنوار أن يقلب الطاولة السياسية كليا على رأس نتنياهو وطغمته، وأن يكون الشهيد مازن فقهاء السبيل الأسرع لترتيب وضع فلسطيني داخلي، سواء منه العام، لو أراد الرئيس عباس وفريقه ذلك، او إعادة ترتيب كل منظومة العمل مع القوى الوطنية، بتقديم "رؤية وحدوية شاملة" تفتح الباب أمام طريق سياسي يساهم عمليا في الإنتقام السياسي من طغمة القتل في الكيان، ومنها الانتقام الخاص..

حماس وليس غيرها، من يتملك مفتاح سبل الرد، وهي دون غيرها يجب أن تعيد قراءة بعضا من تجارب ماضيها..اغتيال المهندس يحي عياش وابراهيم المقادمة والمؤسس الشيخ أحمد ياسين والشهيد الصلب عبد العزيز الرنتسي والحكيم اسماعيل أبو شنب فإحمد الجعبري ومحاولة اغتيال محمد الضيف..وعشرات من كادر حماس والقسام..(التذكير هنا بشهداء حماس وليس شهداء الثورة والمسيرة عامة).

هل تعيد حماس نمط التفكير في سبل الإنتقام من الذاتي الى الوطني..ذلك هو الدرس الأصعب..وتلك هي المسألة!

ملاحظة: بعض "الطامعين" سرقوا "لقبا" ما كان يجب أن يكون لغيره، نائب رئيس حركة فتح من القائد "الأسير" مروان البرغوثي..اليوم مروان يقود أهم

حركة كفاحية من داخل الأسر وهو يقودون بعبة تحمي منظومة مراكزهم..القيادة مش هاتف أيفون ولا "تطبيق أنستجرام"!

تنويه خاص: سؤال من وحي زيارات الرئيس عباس، لماذا يطالب العالم الاعتراف بدولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة عام 2012، وهو الذي يفعل عكسه تماما عندما يعود الى مقره في المقاطعة..الحكي يبدأ منك وليس من غيرك "فخامة الرئيس محمود رضا عباس"!

مرسوم الرئيس التمديد لرئيس هيئة مكافحة الفساد.."فاسد قانونا"!

كتب حسن عصفور/ قد يجد البعض دوما "العذر" لسلوكيات الرئيس محمود عباس التي لا تلتزم بالقانون الأساسي، فيما يتعلق بالمجلس التشريعي وعدم الدعوة لانعقاده منذ 12 عاما، تحت ذريعة "انقلاب حماس"، رغم ان القانون الأساسي لم يضع بندا يتيح للرئيس، اي رئيس مثل ذلك التعليق، ومع استمراره كخرق صارخ للدستور، لكن تجد من يبحث له عذرا، تحت بند "اجد لرئيسك عذرا"..

وتجاوزا عن خرق الرئيس لكل النظم والقوانين والأعراف، بقيامه بقطع رواتب آلاف الموظفين دون أي سبب أو تبرير، سوى "شكوك الرئيس وأجهزته الأمنية لهم بتهمة "التجنح" الدحلانية"، وهي تهمة يمكن ان تسجل كـ"براءة إختراع" للرئيس وأجهزته الأمنية، كونها تهمة لا سابق لها وفعل لاسابق له..

وأيضا، بالإمكان تجاوز كل خرق الرئيس عباس لقرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالتنسيق الأمني، وتحديد العلاقة مع دولة الكيان، السياسية والاقتصادية، والتفكير العملي بتنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين عام 2012، مضافا لها عدم الالتزام بتقديم ملفات محددة فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية، وكل ما يتعلق بهذه القضية..

ولا ضرر أن يتجاهل أهل فلسطين، تغييب مفهوم "القرار الجمعي" للشعب الفلسطيني، والاتجاه نحو مأسسة "القرار الفردي" بديلا وناظما، ومنه لا يعيب أن

يتناسى الفلسطيني، اي فلسطيني أن الحق الفردي للموظف تحول في زمن الرئيس عباس من حق الى منحة أو هبة رئاسية..

ولكن قد يصبح من الصعب جدا، بل والمحرم أن يصمت أهل فلسطين عن حادثة خرق قانونية، ربما تصل الى حد اعتبارها "ام الكبائر القانونية"، عندما اصدر الرئيس محمود عباس مرسوما يوم 20 فبراير (شباط) 2017 بـ"تمديد فترة رئاسة رفيق النتشة لهيئة مكافحة الفساد، لمدة عام واحد".

والتوقف عند هذا المرسوم ووصفه بـ"أم الكبائر القانونية"، كونه يمثل خرقا فاضحا صارخا ناطقا لقانون مكافحة الفساد المعدل لعام 2005، حيث جاء في نص المادة 6 منه:

رئاسة الهيئة

1. تكون مدة رئاسة الهيئة سبع سنوات غير قابلة للتجديد.

2. لا يجوز عزل رئيس الهيئة من مهامه إلا إذا أدين بحكم قطعي بجرم الإخلال بالواجبات و المهام الموكلة له، أو ارتكابه أي عمل يمس بالشرف أو الكرامة أو أي فعل أو تصرف يدخل في نطاق الفساد وفق أحكام هذا القانون.

3. يعفى رئيس الهيئة من مهامه بقرار من رئيس السلطة الوطنية في الحالات التالية:

الاستقالة المقبولة.

إذا فقد أحد شروط تعيينه.

فقدانه للأهلية القانونية بموجب قرار من المحكمة المختصة.

وبمراجعة القانون، لم نجد به أي نص مضاف يتيح للرئيس سلطة تمديد المدة الزمنية لرئيس الهيئة، أي كان اسمه وصفته..

ويبدو أن المستشار القانوني للرئيس عباس اعتبر أن كلمة "التمديد" التي وردت في مرسوم الرئيس هي غيرها التي وردت في قانون الهيئة "التجديد"، وعليه

يحق للرئيس فعل ما فعل من فعلة تبدو أنها جريمة قانونية لا بعدها جريمة، خاصة وأن المسألة تتعلق بمكافحة الفساد..

وسنتازل عن النص القاطع في أن تعيين رئيس الهيئة يتم بتنسيب من الحكومة، والمرسوم الرئاسي خلى كليا من هذه الاشارة، باعتبار أن الحكومة هي حكومة للرئيس ولذا لا لزوم لـ"التعب الكتابي"..

ولأن الجهات القانونية في "بقايا الوطن" أصبحت منذ عام 2007، متعددة ولها مرجعيات مختلفة، بات السؤال غاية في التعقيد لمعرفة ما هو مستند الرئيس القانوني في "تمديد" ما لا يمدد..وهل بات القانون الأساسي من أساسه "باطل" أم "كادوك"، وعليه لم يعد هناك أي قانون مشتق منه أو مستند عليه صالح للعمل..

هل المحكمة الدستورية، التي شكلها الرئيس، وأيضا بمرسوم خارج النص القانوني، منحت الرئيس عباس الحق بصياغة ما يراه مناسبا من قوانين وتعديل قوانين دون العودة لأي جهة رسمية، ويحق له الحفاظ عليها "طي الكتمان" لا يعرف عنها وبها غيره ومن يمنحه حق كتابة الرغبات الرئاسية القانونية..

هل منحت المحكمة الدستورية للرئيس عباس "حق التشريع"، بما يعني أنه اصبح السلطة التنفيذية والتشريعية في آن، مسببة ذلك بأن الوضع القائم هو حالة طارئة تعلق فيها كل ما لا يكون وفق لـ"هوى الرئيس"..

وعليه بات لزاما على الشعب والقوى عند الحديث عن "الشرعية" أن تلخصها فقط في شخص الرئيس ومكتبه، وبدلا من استخدام مصطلحي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يصبح التعبير المجاز هو "السلطة الرئاسية".. (يمكن أسهل وأوفر وقت اختصارها هيك)

الحديث الى رئيس هيئة مكافحة الفساد، كيف يمكنك بعد اليوم أن تلاحق أي "فاسد" أو تطارد قضية فساد وأنت ذاتك تأت عبر مرسوم فاسد قانونيا..

بعيدا عن الماضي والتاريخ، هل يمكن بعد اليوم أن يصدقنك أحد بأنك فعلا ستحارب الفساد..حتى لو كان لك "هفوة حق"..

"ابا شاكر"..المناصب زائلة والسمعة باقية والتاريخ سيذكر ختام العمل وليس بدايته..قف وفكر فيما قبلته، ربما "سهوا" عن قانون بحكم العمر والارهاق..قلها واستقل: القانون فوق الجميع وليس تحت حذاء الفرد المطلق!

ملاحظة: تخلي روحي فتوح الرئيس المؤقت السابق للسلطة الوطنية عن منصبه الفتحاوي كمفوض علاقات دولية جاء ردا على تعيين "مواز" لة..فتوح قالها "أنا زي الفريك ما حبش شريك" في عملي..رسالة صغيرة بس مهمة!

تنويه خاص: شكلها غزة بعد انتخاب السنوار قائدا عاما لحماس ستعيش فترة لعبة "القط والفار"..صاروخ يجلب قصف..الرسالة واضحة أوقفوا مطاردة من تطاردون تعود الأمور كما كان متفق عليه من زمان..معقول يرضح السنوار..صعبة عليه!

"مفاجأة" مركزية فتح نحو "لجنة حماس الإدارية"!

كتب حسن عصفور/ قبل ساعات من اجتماع مركزية حركة فتح ليلة الخميس /الجمعة 16 مارس (آذار) كان الاعلام الرسمية للحركة والرئاسة يفتح الباب على مصراعيه لنشر اي كلمة أو همسة تصدر ضد ما أعلنت حركة حماس في قطاع غزة، ونوابها في التشريعي هناك بخصوص تشكيل لجنة ادارة الشأن العام في القطاع..

وكل من تحدث، خلافا لحماس، اعتبر هذه الخطوة تنتقل من الواقع الانقسامي الى الواقع الانفصالي، نظرا لما تحمل من آليات عمل لن تقف عند حدود "الإدارة" فحسب، بل تؤسس لمرحلة سياسية جديدة قد تصيب القضية الوطنية في مقتل..

ومع انعقاد مركزية فتح، كان الاعتقاد أن تحدد موقفها الرسمي من الخطوة "الانفصالية"، ولكن وفي "مفاجأة سياسية مدوية"، تجاهلت المركزية في بيانها الذي صدر عنها الاشارة الى تلك الخطوة، والتي اعتبرتها قيادات فتحاوية قبل ذلك اللقاء، خطوة كجزء من مشروع اسرائيلي لضرب "الشرعية الفلسطينية"،

وطبعا ضرب "شرعية الرئيس عباس" و"انتصاراته السياسية" - دون تحديد ما هي تلك الانتصارات سوى رحلات السياحة السياسية -..

والأكثر طرافة، أن اعلام الرئيس عباس - كل ما يطلق عليه الاعلام الرسمي الفلسطيني هو ملكية خاصة للرئيس ومكتبه -، وكذلك اعلام فتح المكتوب والمقروء والمسموع، لم يعد ينشر أي تصريح رافض لتلك "الخطوة المعادية للشعب الفلسطيني"..وكأنها تبخرت!

ما الذي حدث فجأة، ما أدى لأن تبلع قيادة فتح كل ما قالته عن مشروع حماس التدميري، وتجاهلته، رغم ان حماس رسميا كشفت المشروع مع مسمى "رئيس اللجنة الادارية العليا"، بمثابة رئيس وزراء قطاع غزة الموازي لرامي الحمدالله في الضفة..

لا يمكن اعتبار ان فتح وقيادتها وبحضور الرئيس عباس سقط من جدول أعمالها "سهوا" مناقشة خطة حماس، ولا نعتقد ان كل اعضاء المركزية لا يقرأون ما ينشر حول الشأن الفلسطيني، رغم وجود من هو كذلك بينهم، ما دام يجد "دعما خفيا" من قوى غير فلسطينية، ولذا لا نستطيع تفسير "إسقاط خطة حماس" من النقاش القيادي الفتحاوي سوى انه بعلم معلوم وعن سبق إصرار سياسي..

ما هي الدوافع التي حكمت موقف فتح، ووفقا لمصادر فتحاوية، الرئيس عباس هو الذي أصر على عدم التطرق نهائيا للإعلان الحمساوي، كي لا يمثل ذلك الموقف "تنكديا سياسيا" على رحتله الى قطر، وهي الرحلة التي تحمل "أملا عباسيا" خاصا لعقد صفقة جديدة مع حماس برعاية قطرية..
كان واضحا، ان المهمة المركزية للرئيس عباس في المرحلة المقبلة هو عقد المجلس الوطني في رام الله وبتشكيلته القديمة، ما يسهل له الخلاص من "بؤر المعارضة"، وتشكيل "قيادة مستأنسة" للمرحلة المقبلة، وبعد أن حقق المراد من نتائج المؤتمر السابع لحركته، والذي لم تنته تبعياته بعد، واختار من إختار دون أي مركز ثقل معارض، يبحث لإعادة التجربة في منظمة التحرير..

الرئيس عباس يحاول أن يستغل "الشهوة السياسية" القطرية الباحثة عن دور في المشهد الفلسطيني، بعد هزائم متلاحقة في كل ملفاتها التخريبية، سوريا وليبيا

ومصر، لعقد "صفقته الجديدة" حول المجلس الوطني، كما كانت صفقته مع حماس للمؤتمر الفتحاوي..

قطر تقدمت للرئيس عباس بمشروع "ثلاثي الأهداف"، ومنه تحاول أن تبدو حاضرة قبل القمة العربية، والرئيس لم يعارض ولن يعارض المشروع القطري، بل ذهب لتعديل "بسيط"، وهو السماح له بفعل فعلته لعقد مجلس وطني تحت حراب الاحتلال، كونها الضامن الأهم لنتائج تريح الرئيس في المرحلة القادمة، خاصة وأن "الصفقة الكبرى" للحل الأمريكي بدأت تطرق الأبواب..وهو ما يتطلب "قيادة" تتسم بالطيعة والطواعية العمياء، رغم ان التنفيذية الحاضرة تحولت الى مسمى لا أكثر، حتى أن اهانة اعضاءها وصلت لعدم عقد لقاء لهم، ولو من باب المظهر، ليطلعهم على لقاءاته مع مبعوث أمريكا، رغم أنه تطوع بذلك للاعلام..

صمت فتح عن مخطط حماس يكشف أن الصفقات القادمة لن تأت باي "خير سياسي" للشعب الفلسطيني، وأن ملامح "تآمرية" تطل براسها تنطلق بين الدوحة وتل أبيب مرورا برام الله، ولا نعرف ماذا سيكون رد "سنوار غزة"، لكنه سيرحب بأي صفقة تمنحه حكما ذاتيا كاملا في قطاع غزة، بموافقة عباس وحركته..

السؤال الى القوى التي انبح صوتها ضد مشروع حماس، هل لا زالت مواقفكم كما هي، أم أنها كانت في سياق الأمر المالي المعلوم..وعليه ألم تتضح حقيقة انتخابات المحليات في الضفة، وان هدفها الحقيقي تمهيد الأرض لفرض مشروع تصفوي جديد بمسميات جديدة..

ليس عيبا أن تعيد بعض القوى "المصابة بتبعية المال" موقفها فيما أعلنت..لكن العار هو أن تستمر في مواقفها وكأنها لا تعلم ولا ترى ولا تسمع..

حركة فتح، وبعد بيان مركزيتها وموقف اعلامها، تعلن رسميا انها باتت أداة شريكة لنقل "المسألة الانقسامية" الى "قضية إنفصالية"..

هل تمر المؤامرة المركبة..تلك هي المعركة الكبرى لقبر الصفقات الكبرى الدائرة في دهاليز المشهد السياسي..

ملاحظة: نتيناهو يترنح..سقوطه مسألة وقت والهدف الحقيقي لتمرير "صفقة ترامب" القادمة..قبل اسابيع ذكرنا هنا أن اسقاط نتنياهو شرط لتمرير الصفقة والتحالف البديل جاهز بقيادة لبيد كحلون، هرتسوغ..

تنويه خاص: الزهار القيادي الحمساوي، اكتشف أن اسرائيل تعيش أزمة داخلية ولذلك تقصف..والجواسيس في غزة بساعدوها..شكله نسي معادلة جماعته صاروخ بصاروخ..صحصح ابو خالد بلاش جماعة عباس يتهموك بشي تاني!

نعم..نريد مشروع فلسطيني"معدل"؟!

كتب حسن عصفور/ في حوار لا يخلو من "الجرأة السياسية"، على غير طبيعته، تحدث السيد أحمد ابو الغيط، عن رغبة الرئاسة الفلسطينية بتقديم "افكار جديدة لحل القضية الفلسطينية"، الى مؤتمر القمة العربية المقبل في الأردن، نهاية مارس..

السيد ابو الغيط في حوار مع صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية يوم الأربعاء 22 مارس (آذار) 2017، قال: "هناك رغبة من الجانب الفلسطيني في إعادة صياغة بعض الأفكار في قرار فلسطين. ووعدوا بتقديم مشروع جديد يتعلق بالقضية بشكل عام".

ولم نقف كثيرا عند نفي أو لا نفي المؤسسة الرسمية الفلسطينية، فالمسألة في جوهرا صحيحة لو كان "الحق السياسي" هو المقصود، ودون افتراض سوء النوايا، لنرى هل حقا نحن بحاجة لمشروع فلسطيني معدل للمرحلة المقبلة، .بلا تردد نعم..

ولنقف ما الذي يمكن أن يحمله مشروع كهذا..بالتأكيد، يعتقد الفلسطيني، أن الرئاسة الفلسطينية ووفدها "الخاص جدا" سيتقدم الى قمة العرب، بمشروع حول "آلية تنفيذية كاملة" لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 والذي أقر الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الجمعية العمومية برقم يحمل رمزا

تاريخيا للمفارقة، 194، وهو ذات رقم الأمم المتحدة الخاص بحق العودة وحل مشكلة اللاجئين..

آلية تبدأ من التوافق العربي على كيفية استخدام قوة الضغط، لأن تصبح تلك "آلية تنفيذ قرار الأمم المتحدة قرار عربي" ومنه تنطلق اي قضية للنقاش مع المجتمع الدولي، لذا أي مشروع جديد، أو معدل أو محسن أو أي مسمى يجب ان يكون ذلك اساسه..

ووضع آلية تنفيذية متفق عليها عربية تعيد صياغة مبادرة السلام العربية وفقا لهذه الآلية، بحيث يصبح قرار الأمم المتحدة جزءا من التعديل المطلوب، مترافقا مع رؤية عربية لمفهوم "السلام الشامل" المستند الى قاعدة الاعتراف بدولة فلسطين ضمن الحدود التي حددها قرار 19/ 67 لعام 2012..

وبذلك يتم وضع اسس واضحة حول عاصمة دولة فلسطين في القدس الشرقية بعيدا عن سياسة الأمر الواقع بفرض الكتل الاستيطانية والتهويد الذي حدث في السنوات السابقة..

ويحدد هذا المشروع مفهوم "التبادلية" وفقا للمصلحة المتبادلة، بحيث تراعي مفهوم الربط الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية من خلال "الطريق الرابط" ويكون ضمن السيادة الفلسطينية، وليس غير ذلك..

المشروع المفترض يجب ان يحدد مفهوم الأمن والسيطرة الأمينة الفلسطينية ضمن حدود أراضيها، وهي مسألة تبدو معقدة أكثر كثيرا مما يتم التعامل معها، خاصة بعد تصريحات رئيس حكومة دولة الكيان نتنياهو بأن كيانه سيحتفظ بالسيطرة الأمنية عل مناطق الأغوار وأريحا، ولذا ردا على ذلك يجب صياغة "مشروع أمن عربي مشترك مع دولة فلسطين"..

وبلا شك،لا يمكن الحديث عن تسوية دون تناول "مسألة الاعتراف بالكيان"، وهذه قضية حساسة ودقيقة، ما يفرض التفكير الجدي بأن يكون لها "ثمن سياسي مختلف"، ترتبط بشروط واضحة، تنطلق من قيام دولة الكيان العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة 194 حول حق العودة واللاجئين، وهذا شرط مركزي وليس

وفقا للصغية "سيئة النص" في مباردة السلام العربية في مارس 2002، وفقا لما يتفق عليه، بل تنفيذا لما اتفقت عليه الشرعية الدولية في قرارها..

فالسلام العربي الشامل مع دولة الكيان هو "الحلم الصهيوني" منذ ولادة الحركة على يد هرتزل والسعي لتنفيذ مشروع اغتصاب فلسطين..فالنكبة الفلسطينية لا تزال حاضرة، ولن تنتهي بانتهاء حل لا يعالج جوهر القضية في قرار 194..

وبالتأكيدلا بد من وضع الضمانات العملية لتنفيذ القرار وتحويلة ليصبح قرارا في مجلس الأمن ضمن الفصل السابع، كي يصبح له قوة الإلزام..مستفيدين من تجربة المفاوضات السابقة بما لها وعليها، وليست وقت المراجعة الشاملة الآن، لكن التجربة خير معلم سياسي، وهي التي يجب ان تكون الراعي الحقيقي لصياغة "الجديد الفلسطيني"..

هل نتوقع غير ذلك، نأمل أن لا يكون..وسننتظر ما الذي سيكون، ليس مشروعا فحسب بل وآلية تنفيذه بقوة فعل عربية..

هل هذا ممكن..نعم وجدا وبالأصل لا سبيل لغيره..ودونه نكون دخلنا في دهاليز أخرى..والى ما بعد قمة العرب ننتظر ألا تخذل القيادة الرسمية شعبها بغير ذلك..

ملاحظة: نشر أن وزير خارجية تركيا قال أن بلادة مارست الضغط على حماس لتعترف باسرائيل الى آخر كلامه، ودون تفاصيل نفت حماس أم لا، فهذا هو دور تركيا في "السمسرة السياسية"..لكن كيف يمكن أن تمارس تركيا هذه الرداءة والرئيس عباس لا ينتفض دفاعا عن "القرار المستقل"..!

تنويه خاص: صحفية عربية تسأل امين عام جامعة العرب عن المخاطر التي يمكن أن يتسببها عمل "ارهابي" ضد مصنع الأمونيا في اسرائيل..وقاحة غير مسبوقة فقط لأن المهدد "حزب الله"..مش ممكن الحقد الأسود..صار ضرب مؤسسات في الكيان "إرهاب" يا "شرق اوسط"!

نقابة الصحفيين تصفع "مرتزقة الكلام"..الضميري نموذجا !

كتب حسن عصفور/ بعد ساعات من "فضيحة" أجهزة أمن الرئيس عباس وحكومته في الضفة العربية ضد متجمعين أمام محكمة "الشهيد" باسل الأعرج، خرج نقيب الصحفيين الفلسطينيين ويعلن مقاطعة تغطية اخبار المؤسسة الرسمية الفلسطينية يوم الاثنين 13 مارس (آذار) 2017..وأكمل النقابة تدرس استمرار المقاطعة حتى محاسبة المعتدين على الصحفيين..

تصريح نقيب الصحفيين، ردا عمليا على "ترهات" الناطق بإسم تلك الأجهزة عدنان الضميري، والذي وصف من تواجد أمام محكمة الشهيد بـ"المرتزقة"، بل لم يكتف بتلك السقطة الأخلاقية والسياسية، لكنه ذهب بعيدا في التهديد والوعيد لمن لا يراه الضميري وأجهزة أمن أولي أمره..

ويكتمل السقوط عندما اعتبر هذا "اللواء" – لقب بمرسوم وليس بغيره -، المتواجدين أمام المحكمة بأنهم يخدمون "أجندات خارجية"، وبالقطع لم نعد نعرف معنى هذا التعبير المستورد من أنظمة تبخرت بفعل هذا التفكير الغبي..لكن بالقطع فالضميري لا يعتبر عملاء الاحتلال أو من يتعامل بشكل صريح لخدمة أمريكا ومشاريعهامن ضمن "هؤلاء"..(بالمناسبة متى تمم محاكمة آخر عميل لسلطة الاحتلال في عهد عباس).

الضميري لم يعد قادرا على التحكم في تفكيره بعد ان لطمة السقوط المريع في انتخابات المؤتمر السابع، وصمته لفترة ليعود "شاهرا لسانه" ضد كل من ينتقد أو يخالف أو يعارض سياسية الرئيس وأجهزته بمختلف أوصافها، رغم أن كل فصائل العمل الوطني والأهلي وغالبية الشعب ترى ما لا يراه "شاهرا لسانه"عله ينال رضى الآمر..

السقوط يكتمل بتزوير رواية الحدث اصلا، عندما يقول الضميري، أنه من الأصل لا وجود لمحاكمة والنيابة أعلنت ذلك، ولأن الكذب العلني بات سمة للناطقين باسم مؤسسات عباس الرسمية والتنظيمية، تناسى الناطق هذا، ان بيان النيابة جاء بعد ساعات من بداية الجمع والقمع، وأن المحكمة كانت منعقدة وبعد أن قررت هيئة المحكمة انقضاء الدعوة، ليس لسبب وطني بل لكون المطلوب

لأجهزة أمن عباس اختار أن يذهب شهيدا بيد قوات الاحتلال، على أن يتم ارسالة لأقبية سجون سلطة عباس..

الضميري من سرعة محاولته قطف ثمار "النفاق" لم يعلم التوقيت بين بيان النيابة، والذي يمثل سقطة تاريخية للنائب العام ذاته، وبين الاعتداء السافر والمعيب على المتواجدين أمام محكمة الشهيد الغائب..

فضيحة أمن أجهزة عباس لا تحتاج لمن يشرحها، او يحاول تزويرها أو اختلاق ما ليس بها، فقد باتت ملكا للعالم صوتا وصورة، وهي شهادات روتها مختلف وكالات الأنباء العالمية وليس المحلية فقط، وحتى تلك "الصديقة" لأجهزة أمن الرئيس عباس لم تجرؤ تزوير الرواية رغم جهدها لتخفيف اللغة وكمية المنشور من ردة فعل..

لو أعاد "الضميري" ومن على شاكلته شريط الأحداث وموقف كل فصائل فلسطين واهلها بادانة الفضحية الكبرى، عدا تنظيم الرئيس "فتح" الذي حاول أن يبدو مع حرية التعبير وايضا مع حرية القمع، في معادلة نادرة الحدوث، لكن الشعب قال كلمته أن العار قد كان هو سيد تلك الأفعال..

يبدو أن رئيس الحكومة حاول أن يقوم بصفته وزيرا للداخلية بتوقيف مسؤول قوة القمع والارهاب والفضيحة الكبرى، وإحالته للتحقيق فتم منعه بقرار "سيادي"، مستندا الى "هاتف الايفون مع ترامب"..

ما حدث يوم 12 مارس لا يجب أن يمر يوما عاديا، ولا أن ينتهي ببيان قد يجبر عليه وزير الداخلية رامي الحمدالله بتشكيل لجنة لدراسة ما حدث..وعلى فصائل العمل الوطني أن لا تكتفب بما اصدرته من بيانات بل عليها أن تذهب لفرض ما جاء فيها..

وليتنا نقرأ خبرا أن "كتل المجلس التشريعي" تداعت على وجه السرعة انتصارا للحق وملاحقة الباطل الأمني، ما لم يكن وظيفتها فقط هو تمرير "الموازنة" لا غير كي تضمن ما لها من "ميزات" لم تعد تستحقها لغياب المقابل السياسي لتلك الميزات..

ملاحقة اصحاب الفضيحة الكبرى يجب أن تطال ايضا من اتهم المدافعين عن الحق بالمرتزقة وخدم "أجندات خارجية"..المرتزق الحق هو من يقل غير الحق يا ضميري!

ملاحظة: ترامب وهاتفه لن يكون جدارا واقيا لغضب الشعب على من يستخف بالشعب..تذكروا مسار كل الساقطين الذين كانت أمريكا "جدارهم"!

تنويه خاص: الرئيس عباس يعلن أن المجلس الوطني سيعقد في رام الله لحماية "الشرعية الفلسطينية"..مجددا نسألك ما هي "الشرعية التي تقصدها"..وهل هناك هناك شرعية أم سارقين لها..هذا ما يجب البحث فيه لو كتب عمرا مضافا!

هل يتمكن "التنسيق الأمني" من صد "تهديدات" حماس!

كتب حسن عصفور/ دون التوقف كثيرا أمام ما نشرته صحيفة "دير شبيغل" عن "التنسيق الكامل" بين أمن سلطة الاحتلال وأمن سلطة الرئيس محمود عباس، وتصريح مسؤول المخابرات فيها ماجد فرج بعدم الحديث الى تلك الصحيفة، - نفي للتصريح وليس نفي فعل التنسيق وهو الأساس -، فالمسألة الأساسية هي هل حقا هناك "تنسيق أمني كامل أم لا"..

وفقا لكل المعطيات العملية والكلامية، فإن "التنسيق الأمني" بين سلطتين تتقاسمان الوضع المشهد هو "حقيقة مطلقة"، لا تحتاج لنسأل هذا المسؤول أو ذاك عنها، ولا تستحق أصلا قراءة تصريح يهرب من الرد المباشر على وجود ذلك التنسيق، كما هو كلام منسوب لمصادر ردا على الصحيفة الألمانية..

وفقا لتصريحات الرئيس عباس، بصفته القائد العام الأعلى والمطلق لأجهزة الأمن بكافة مسمياتها، فقد حدد أن "التنسيق الأمني" مع سلطة الإحتلال جيشا وأجهزة مخابراتية هو "مصلحة فلسطينية خالصة" ومستمر، وطبعا البعض وصفه بالتنسيق المقدس..

لا شك، ان كل أهل فلسطين، الوطن والبقايا والمهجر، يعرفون تماما ذلك، وعلها الحقيقة الأوضح في سياسة الرئيس محمود عباس، والثابت الذي لم يهتز رغم كل

"السهام" التي تنطلق لتعطيبه، بما فيها "المؤسسة الرسمية الشرعية" التي يفترض انه رئيسها، طالبته منذ سنوات ولا تزال بإنهاء ذلك "السم الأمني" في الجسد الوطني"، لكن "الشرعية الرسمية في واد" ورئيسها في واد آخر"..

ولذا فمن حيث المنطق، ووفقا لـ"نظرية عباس الأمنية"، أن تتكثف حركة "التنسيق الأمني" لتصل الى "الذروة المطلقة"، بعد أن أقدمت قوات الاحتلال على إغتيال قيادي قسامي مبعد من الضفة الى غزة، خرج ضمن صفقة متفق عليها، وما تدركه كلا السلطتين من أن حماس تحت كل الظروف لن تقف متفرجة أمام "الحدث الجلل"، ليس فقط إنتقاما لدم أحد كوادرها، بل إنتقاما لـ"شرفها الأمني" المنتهك في قطاع غزة، في سابقة لم تحدث منذ ما بعد تنفيذ اتفاق اعلان المبادئ - أوسلو 1994 ..لذا الإنتقام "مزدوج الأبعاد"..

ورغم كل النصائح السياسية التي تقدم لقيادة حماس الجديد منهما أو من ينتظر قدومه قريبا، من ضرورة التنسيق الوطني في الرد، سبلا ومواقفا، وأن الحدث الإجرامي ليس ضد حماس فقط، لكن واقع الحال الفلسطيني، لم يصل بعد الى حالة "النضج الإدراكي" للتمييز بين "مصلحة الفصيل ومصلحة الوطن"..ولذا ستمضي حماس لتنفيذ بعضا مما هددت به على أقل تقدير..

واقعيا، فإن الرد بعمليات عسكرية كما كان يحدث قبل "خطف غزة" من قبل حماس، شيء وما بعده شيء آخر، فالرد المتوقع لن يصل الى تنفيذ عمليات تفجيرية موسعة داخل حدود 1948، كما حدث ردا على إغتيال يحيى عياش، كونها تعرف تماما أن "حدود المسموح" لها اليوم، ليس هو الذي كان، والدول الراعية لحماس لن تساعدها بذلك كما كان زمن الزعيم المؤسس الخالد أبو عمار، خاصة قطر وتركيا، لأسباب تعلمها قيادة حماس خير العلم..

كما أن حماس، لن تقدم على "مغامرة فتح جبهة قطاع غزة"، عبر موجة صواريخ نحو مدن دولة الكيان، حتى لو رشقات تدريبية، لأنها تعلم تماما أن ثمن ذلك سيكون أضعافا مضاعفة لما كان سابقا، وربما لن تقف أمام مقر إقامة قادة حماس كما حدث سابقا..خاصة وأن الجو الدولي راهنا هو أسوء كثيرا مما كان..ولذا فهذا خيار خارج "لعبة المواجهة"..

وبالتأكيد، لن تذهب حماس الى الرد خارج حدود فلسطين، لصيد أي من رؤوس قادة الكيان سياسيين وأمنيين، كونها تعرف أن الثمن سيكون فوق قدرة تحملها وتحمل من يستضيف قيادتها باتفاق مسبق مع الأمريكان وقادة الكيان..

لذا فالضفة والقدس هما الساحة الأنسب لقيام حماس بتنفيذ بعضا من "كمية التهديدات" التي أطلقتها، وآخرها ما نطق به خالد مشعل من تصريح عبر "سكايب" من قطر، ان حماس تقبل بتغيير قواعد اللعبة، وهذه أصلا عبارة مبهمة، وكأن دولة الكيان كان لها مع قيادة حماس ما هو متفق عليه سرا، أو أنها احترمت يوما "قواعد متفق عليها"..

ما هو واقعي وفقا لكل معطيات "الممكن السياسي والأمني" ستكون القدس والضفة مسرح "الرد الحمساوي" المحتمل، وهنا يبقى التفكير ما هو نوعية الرد وكيفية التنفيذ، وعليه لا يمكن الاعتقاد أن الرئيس عباس سيقبل ان تصبح الضفة والقدس مسرح الانتقام الحمساوي، لما سيكون عليه رد فعل دولة الكيان، حتى بعلمها أن عباس وأجهزته وفصيله براء براءة الذئب من دم يوسف، من اي عمل ضد قوات الاحتلال، خاصة وأن فتح اختارت "المقاومة الذكية" كرد استراتيجي على جرائم الاحتلال - حتى الساعة لم تقدم فتح شرحا وافيا لتلك الذكية -، لذا لن يصدق أي مسؤول عباسي ينفي وجود التنسيق الأمني الكامل الآن بينهم وبين أجهزة أمن سلطة الاحتلال لمنع أي عمل حمساوي..

ولا غرابة في القول، ان "رعب الرئيس عباس من رد فعل حماس" هو الآن أشد من "رعب دولة الكيان"، كونه يستعد إستعدادا لا مثيل له للسفر نحو واشنطن لمقابلة الرئيس ترامب، وهو الذي لا يزال يعيش "نشوه الاتصال الهاتفي"، فهل يمكن أن تسمح أجهزته بتنفيذ أي عملية ضد قوات الاحتلال قبل لقاء ترامب أو بعده..

غبي وجاهل وساذج من يظن ذلك، فتعليمات الرئيس عباس لأجهزته الأمنية اليوم أكثر صرامة مما كان..يجب منع أي عمل ضد اسرائيل مهما كان "الثمن"..والثمن هو حملات شعبية سترفض..

منطقيا، "التنسيق الأمني العباسي الاحتلالي" هو الآن "الجدار الواقي" من رد فعل حماس لتنفيذ ما هددت به..ولا غيره لذا لا ضرورة لتمرير تصريحات

كاذبة..فـ"شمس التنيسق الأمني لا يغطيها نفي مجعلك"، والسؤال هل ينجح ذلك أم لا وهل يحد منها أم لا وما هو ثمن ذلك لاحقا..تلك هي الأسئلة المنتظرة!

ملاحظة: كان عزاء الراحل سعيد كمال في القاهرة شهادة وفاء لحضوره السياسي..رموز مصرية كانت حاضرة، أسماء وقامات سياسية وأمنية، الى جانب أبناء الجالية الفلسطينية، كان الإعتقاد أن يرسل الرئيس عباس "مندوبا خاصا" ليكون على رأس مستقبلي العزاء..أرسل إكليلا بلا مبعوث..سعيد كن سعيدا بما كان لك!

تنويه خاص: قادة دولة الكيان يذهبون زرافات الى مكتب غرينبلات في واشنطن ومن يراقبه يعتقد انه المكلف بتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة..فعلا "عهد ترامب سيكون العصر الماسي لهم"!

وحدة العداء بين"نتنياهو" و"حماس" لـ"ياسر عرفات"!

كتب حسن عصفور/ في ذكرى معركة" الكرامة" التي فتحت أفقا ثوريا تاريخيا للشعب الفلسطيني، ورسم ملاح الثورة الفلسطينية المعاصرة لوقف مؤامرة "التذويب" و"التشتيت" للشعب الفلسطيني، نحو بناء وطن اريد له ن لا يكون في خريطة الكون السياسية والجغرافية، نشرت وسائل حمساوية، خبرا يكاد لا يصدق من "فجوره السياسي" وكمية "الجرم" التي يحتويها..

سلطة العسكر الحمساوية في قطاع غزة، قررت وبناء على أمر "الحاكم العسكري العام" الجديد يحيى السنوار، "إزالة اسم ياسر عرفات" عن مدرسة الموهوبين، ومنحها لأحد قادة حماس الذين قضوا في غارة اسرائيلية، ابراهيم المقادمة..

وبداية، يستحق الشهيد المقادمة كل أشكال التكريم التي تليق به، وبكل شهداء الوطن، أي كان منبع الفصيل، تتفق معه أو لا تتفق، فكل من ذهب برصاص محتل هو شهيد لفلسطين، لكن أن تقدم قيادة العسكر الحمساوية على استبدال مسمى مدرسة تحمل اسم الخالد ورمز الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ومؤسسها

التاريخي ياسر عرفات فذلك ليس تكريما للمقادمة بقدر ما يمثل "إهانة سياسية ووطنية" له..

وربما، لو كان المقادمة حيا، او أي من شهداء حماس، لرفض ذلك رفضا مطلقا، فمن ذاك الذي يمكنه أن يقبل تلويث أسمه على حساب القائد التاريخي للثورة المعاصرة وأب الكيانية الفلسطينية، التي تنعم حماس وعسكرها الآن بجزء كبير منها، وما لهم في قطاع غزة، من سلطة وتسلط وتحكم وتجبر ليس سوى بعضا من ثمار الكفاح التحرري للثورة وقائدها ياسر عرفات، عندما كانت قيادات الاخوان، التي أنجبت حماس، تقف موقفا معاديا للثورة والكفاح المسلح، وتماهي موقف الاحتلال من العمل الثوري، منذ عام 1967 وحتى نهاية 1987، عندما قررت جماعة الاخوان الأردنية والمصرية تشكيل قوة عسكرية لتكون موازيا للثورة الفلسطينية، بعد انطلاق الانتفاضة الوطنية الكبرى، بتوافق مع بعض العرب وصمت اسرائيلي، لغاية في نفسه يعقوبهم..

أن تقدم قيادة العسكر الحمساوية في قطاع غزة، على تغيير مسمى ياسر عرفات، لن يكون نقيصة من الزعيم المؤسس، بل سيكون "وصمة عار تاريخية" على جبين حماس قيادة سياسية وعسكرية، لو لم تعتذر عن تلك "الجريمة الكبرى"، وتعتبرها سقطة من سقطات حدثت لها ومعها.

المفارقة التي لا يمكن اعتبارها صدفة، هو أن تقدم قيادة العسكر الحمساوية في قطاع غزة، على فعل جريمتها الوطينة، بعد أيام قليلة من قيام الطغمة الفاشية في دولة الكيان بإجبار بلدية جت في الداخل الفلسطيني المغتصب قهرا، بازالة مسمى "شارع ياسر عرفات"..

لم يكن مفاجئا أن يقدم الفاشي والفاسد نتنياهو على ما قام به، كون ياسر عرفات يمثل المشروع الوطني الفلسطيني لترسيخ الكيان والهوية، ولذا فالإسم والصورة لا تترك لنتنياهو وطغمته مكانا للراحة كلما رأوا الاسم والصورة، فما الذي يثير السنوار وقيادته الأمنية في قطاع غزة من اسم ياسر عرفات، هل يشعر أن برنامجه التحرري لإقامة دولة فلسطينية، يمثل "عقدة سياسية" أمام مشروعهم القزم لإقامة "مشيخة غزة" لتكون تحت السمع والطاعة..

هل يمكن اعتبار اسم ياسر عرفات بذاته "عقدة اخوانية حمساوية" كونه سطع بالمشروع الوطني وهزم المشروع الاحتلالي لتهويد مجمل القضية الفلسطينية، فكان عقابه من بني صهيون الاغتيال، وأن يصبح اغتياله من "عسكر حماس" بحذف اسمه من مدرسة تشكلت أن قبل أن تخطف حماس وعسكرها بتواطئ معلوم قطاع غزة، لكسر مشروع ياسر عرفات الوطني، وفتح الباب لتمرير مشروع الكيان، وبعض الخانعين الجدد، في فرض تقاسم وظيفي لكيان ببعض الضفة و"مشيخة غزة" كمحمية خاص تحت رعاية أمن الاحتلال..

المساس بياسر عرفات بأي شكل كان، هو مساس بمقدسات وطنية، وهنا لا مجال للحديث عن خلاف أو اختلاف على مواقف سياسية..

أخلاق الخالد مع قيادات حماس داخل الوطن وخارجه، يجب أن يتذكرها الطارئون الجدد على مفهوم القيادة والحكم، وليتهم يسألون من كان بالأمر عالما..

ما حدث هو مؤشر جديد أن "حكم العسكر" في قطاع غزة يعمل مسرعا لإزالة كل "الوطنية الفلسطينية" عن القطاع ليزرع مكانها "ممثلية إخوانية بنفحة ايرانية"..مسلسل قرارات تكشف أن "الظلامية تتفاقم في القطاع المخطوف"..وليتذكر هؤلاء ان "روح عرفات" لن يطالها صغار القوم بأفعالهم الصغيرة..أفعال تعريهم وتزيد حضور الخالد رسوخا..

كان أبوعمار فوق الجميع..وسيبقى شاء الطارئون ام لا..وبحر غزة بجوارهم..!

هل نلوم خالد مشعل وموسى أبومرزوق وحتى اسماعيل هنية على صمتهم على تلك الخطئية الوطنية..من لا يرفض فورا ويعلن انه بريء من دم إغتيال أبو عمار الثاني لا ضرورة لأن تعاتبه فهو عندها شريك بالفعل أو بالصمت..

بالمناسبة هل ستغضب قيادة فتح الجديدة على تلك "الفعلة"، ام تعتبرها "شأن حمساوي خاص"..وحربها الآن مع "أصحاب الأجندات" المجهولة..طبعا لا سؤال لمؤسسة يفترض انها تحمل اسم الخالد..اهي معنية أم ذلك من اختصاص آخرين!

العار ينتظركم..والغار للخالد كان وسيبقى..تلك هي المفارقة!

#يسقط_حكم _العسكر _الغزي!

ملاحظة: رئيس الموساد السابق باردو قال: "اسرائيل تغرس رأسها في الرمال بخصوص الصراع مع الفلسطينيين"، وأن تعويلها على أن يحل الصراع نفسه بنفسه دون ان تضطر لاتخاذ القرارات الصعبة، لن ينجح وعليها أن "تتعامل مع الوضع الديمغرافي وان تقرر اي دولة تريد"..قول تبشيري لما هو قادم!

تنويه خاص: لما لا يشعر بعض "أولي الأمر" في بلادنا من المحيط اللي كان هادر الى الخليج الي كان ثائرباهانة مما فعله ترامب ضد سكان المنطقة..الكل مشبوه عدا حكام العرب..وال معقول الكرامة صارت فعل ماضي!

وفد الرئيس عباس وسلوكه لا يمثل "الممثل الوطني"!

كتب حسن عصفور/ خلال الأسابيع الماضية شنت حركة فتح بكل مؤسساتها، حربا سياسية محقة على أي محاولة للنيل من منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن كل محاولة للنيل منها هي مشبوهة وتخدم "أجندات القوى المعادية"، رغم أنهم حتى ساعته لم يحددوا للشعب من هي "القوى المعادية للشعب الفلسطيني: حيث الخلط والالتباس بات متعمدا، وإن كانت أمريكا وربما دولة الكيان ليس ضمن تلك "القائمة من الأعداء"..

قضية تحديد "قائمة الأعداء" ليست هي التي تحتل صدارة الموقف راهنا، بل مسألة رفع راية "الشرعية" والنيل منها والتآمر عليها، التي تتمرس خلفها قيادات من فتح، وسواء كانت تقول حقا، او حقا يراد به باطل، لكن "الشرعية الفلسطينية" بات تعبيرا يحتاج الى وقفة أوسع كثيرا من استخدامه كـ"فزاعة"، دون أن يكون واضحا ما له وما عليه سياسيا ووطنيا..

مسالة اعادة تحديد "الشرعية الفلسطينية" ليس مسألة ترف فكري أو سياسي، بل هي ضرورة وطنية وحاجة ملحة بامتياز، على ضوء قيام الرئيس محمود عباس بـ"خطف الشرعية" وتدجينها" وفقا لمقاسه ومقاس حركته السياسية، حتى أنها باتت أقل كثيرا من مفهوم التمثيل الشرعي العام، بل وحركة فتح ذاتها..

ولا نحتاج جهدا كبيرا لملاحظة عملية "الخطف العباسية" للمنظمة وتحويلها عمليا من ممثل شرعي وحيد للشعب الى ممثل رئاسي وحيد له، والفرق بينهما لا يحتاج الى شرح وتوضيح..

الرئيس محمود عباس ومنذ سنوات عطل المؤسسة الشرعية الفلسطينية، سواء المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية، ومنذ قرار المجلس المركزي عام 2015، اي قبل عامين من الآن، لم يعد هناك أي دعوة للمؤسسة المفترض انها تلتقي كل ستة أشهر أو عند الضرورة، وعمليا كان لها أن تصبح بمثابة البرلمان المؤقت في غياب المجلس التشريعي"بموقف رئاسي دون وجه حق" تتولى الرقابة على السلطة، قبل المنظمة..

تغييب المجلس المركزي جاء انتقاما من المؤسسة التي أقرت قرارات تتعاكس كليا مع "رغبة الرئيس عباس"، حيث رأت المؤسسة التشريعية بضرورة وقف العلاقة مع دولة الكيان وتحديدها، ووقف كامل للتنسيق الأمني باعتباره بات أداة للاحتلال ضد المصلحة الوطنية، ونادت بالعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19 /67 لعام 2012..قرارات يراها الرئيس تتعاكس كليا مع سياسته الخاصة، ولذا قرر "خطف الشرعية" وتعطيل العمل بها..مع استرار فرقة التطبيل والصراخ حول التآمر على الشرعية!

اللجنة التنفيذية لم تعد بذي صلة برسم الرؤية السياسية الوطنية، بل أنها لم تعد على صلة بالأحداث التي هي من صلب عملها، حتى أن قرارتها لا تجد لها سوى "ارشيف" أمانة السر أو مكان آخر في غرفتها..والإجتماعات التي هي حق لها تحولت في زمن الرئيس عباس الى منحة شخصية، يتكرم بها عليهم عندما يجد "وقتا مستقطعا" بين لقاءات يهود و فنانين أو عودة من سفر..

وكي لا نذهب لفتح كل ممارسات انتهاك الشرعية ومؤسساتها من قبل الرئيس عباس، نقف أمام احدث مظاهر ذلك الانتهاك، اللقاء بالمبعوث الأمريكي غرينبلات الى المنطقة لبحث عملية السلام والتسوية، فمن حيث الشكل نجد أن الوفد المرافق للرئيس عباس خلال اللقاء مع المبعوث الأمريكي هو وفد فتحاوي نقي، صائب عريقات وماجد فرج ونبيل أبو ردينة..

ومن حيث المضمون، لم يدعو الرئيس عباس أي هيئة رسمية فلسطينية لبحث الموقف المفترض ان يناقش وفقا لما تم الاتفاق عليه في المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية، لكن الرئيس عباس تجاهل ذلك كليا، ولم يقيم وزنا للممثل الشرعي الوحيد وأدواته التنفيذية والتشريعية..وليت الرئيس يتذكر كيف كانت "آلية العمل خلال زمن الخالد ياسر عرفات الذي أتهم دوما من أمريكا واسرائيل والبعض الفلسطيني أنه فردي وديكاتور" ليكشتف من هو حقا يستحق اللقب، لكن امريكا الآن تريد ذلك لغاية في نفس يعقوبها الجديد!

ممارسات الرئيس عباس بالتطاول على الممثل الشرعي الوحيد، والاستهتار به الى درجة الاستخفاف السياسي هو وجه آخر لما تقوم به قوى أخرى للبحث عن حراك بديل..

الممثل الشرعي الوحيد ليس لقبا أو بيانا أو مقرا، هو فعل وحضور ومشاركة، ومن لا يدرك ذلك ويعمل لصيانته لن تحمية كل بيانات "الكذب السياسي" من التآكل..

حاذروا من الاستخفاف من شركاء الفعل الوطني، خاصة شركاء منظمة التحرير، حاذروا أن تستمر تلك الرحلة الالتفافية للرئيس عباس على الاطر الشرعية تحت وهم أنه الشرعية، فالشرعية ليست مرسوما أو قرارا أو "هاتفا من مجهول"..حاذروا قبل أن لا ينفع الحذر..ولا تعتقدوا أن "عاطفة الشعب" تكفي لحماية الممثل الشرعي الوحيد..

ملاحظة: شهادة قاضي "محاكمة باسل الأعرج" ليت قادة أمن السلطة يعيدوا قراءتها جيدا، ويدركوا أن من يدفع حياته ثمنا لقضية وطن لا يستحق أن يكون مكانة غرف التعذيب..شهادة ليتها تصبح نهجا ومنهجا!

تنويه خاص: حماس بدأت تستبدل الرواتب بتوزيع أراضي..تصرف يشير ان قطاع غزة بما فيه ومن عليه بات "ملكية خاصة" لحركة حماس..فعلا "العيب بات من المستحيلات"!

يوم "ثلاثي الأبعاد"!

كتب حسن عصفور/ لنتجاهل كليا ما نشر تحت عنوان "تقرير السعادة"، ومكانة "بقايا الوطن" في ذيل جدولها، بما يعكس تراجعا في حال الانسان، لنترك مساحات "النكد" التي أنتجها "حكمي النكبة الانقسامية ضفة وقطاع"، ولنعش فيما يمنحك تعويضا عما فقده الانسان، لنقف أمام مواعيد الطاقة الايجابية التي لن تنتهي بأي حكم أو مشهد نكد..

اليوم 21 مارس (آذار) يوم مختلف للفلسطيني عن غيره من أبناء المعمورة، رغم انه يتشارك معهم في اثنين منها، لكن للفلسطيني دوما ما إحساس به وله، بحكم ما يعيش ..

في هذا اليوم نتذكر الأم، ملح الأرض في يومها، كل منا يقف أمام الوالدة بسجود يصل الى حالة القداسة، وكلما نسمع تعبير الأم، الوالدة، ينتابنا إحساس غريب يدخلك الى عالم لا مثيل، وربما تختلف حالات الارتباط بين شخص وآخر بأمه، لكن الرابط العام الذي يوحد الانسانية هو ذاك الارتباط الفريد بها ولها..

في يوم كهذا لا يملك الانسان سوى ان يقول "أمي" انت سيدة الكون، ولأمي بشكل خاص اقول، رحلت دون كلمة وداع، لا تزال تختنق في حلقي..دون دمعة تريح غياب جسد، كنت ابا وأما في آن، واقر أنني لم أشعر يوما بفقدان الأب بحضورك..

وأي مصادفة تلك التي تربط بين عيد الأم وقدوم الربيع، فصل الفرح وتفتح الطبيعة والذي معه تتراقص الحياة، يوم 21 مارس انطلاقة فصل هو الأكثر بهجة وسعادة للإنسان، يأتي ليزيل ما كان لفصل الشتاء، رغم ما يمنحه ذاك الفصل من عناصر خير وعطاء، لكن الانسان بفطرة غريبة ينتظر رحيله وقدوم ربيعه..

لم يكن صدفة أن يكون للربيع الأغاني الخاصة به وله، وتبقى كلمات مأمون الشناوي ألتي أحالها الموسيقار الكبير فريد الأطرش الى رائعة غنائية، الاختصار الأدق في تكثيف ما ينتظره الإنسان في يوم الربيع.."آد الربيع عاد من تاني والبدر هلت أنواره" ..

يحتلفون به بعيد اسموه "شم النسيم"..تسمية بذاتها تمنحك طاقة حيوية نحو قادم الأيام..شم النسيم تلخيص مكثف لفصل الفرح والسعادة وغالبا يرتبط بالحب..

و21 مارس ليس كغيره من ايام العام للفلسطيني، ليس قولا يقال بل هو حقيقة لم يتركها التاريخ تمر مرورا عابرا في الحياة الانسانية، 21 مارس (آذار) هو ايضا "يوم الكرامة"، وهنا يرتبط المسمى بالمغزى في حالة توحد ربما لا مثيل لها..

الكرامة بلدة في الأردن الشقيق، حمل لها هذا اليوم ما لم يكن في حسبان من كان بها ساكنا، في 21 مارس 1968 تجسدت في "بلدة الكرامة" أحد أهم "معارك الكرامة" عندما انتفض الفدائي منتصبا بقامته ليواجه دبابة لغازي اعتقد أن الأرض طابت له بعد عدوان يونيو 1967، اشهر لا غير كان يظن الغازي أنه ذاهب لإنهاء "بؤر عسكرية لمجموعات فدائية"، ويغلق ملفا اصاب "فرحه بما حقق" بصداع..

تقدمت قوات الاحتلال تحت وهم أنها ذاهبة في "نزهة " لتكمل "ربيع نصرها"، لكن ما كان ليس كما كان يرغب ذاك الغازي المحتل..

تلاحم الفدائي المنطلق في يناير 1965 عبر رصاصة العاصفة لتخط الأحرف الأولى لانطلاقة حركة فتح، ومجموعات فلسطينية مختلفة، مع قوة من الجيش الأردني بسلاح أراد أن يعيد بعضا من "كرامة" تم خدشها كثيرا في حرب قبل اشهر كان نتيجتها فقدان الضفة الغربية..

يوم 21 مارس هو يوم الكرامة الوطنية لبني فلسطين، وبه يتذكرون تلاحم بندقية لرد غزو مفاجئ بين الفدائي الفلسطيني والجيش الأردني، ملحمة كان لها أن تنتج صورا لكرامة تتسع أكثر..

في يوم الكرامة صنع الفدائي من حذائه أفقا ثوريا للشعب الفلسطيني ، وفتح مسار تاريخي جديد للثورة الفلسطينية المعاصرة لتحرير وطن وإنسان، ومنع مؤامرة تشتيت الوعي وتشريد الأهل وأذابة الهوية..

يوم 21 مارس انطلاقة ثورية تحتفظها الذاكرة الوطنية، ولا تزال صورة الخالد ياسر عرفات ورفقه من حاملي راية الثوة خالدة في الوعي وهي ترفع البندقية

ملتحفة بكوفية رمزا لعصر جديد..بدأ وسيستمر رغم النكسات والنكبات وحضور الخانعين صدفة لحرف مساره، التاريخ لن ينكسر مهما حاول هؤلاء..

يوم الكرامة بدأ ومستمر الى "يوم النصر"..وكما قالها مؤسس الوطنية المعاصرة ابو عمار "ترونها بعيدة واراها قريبة.." وخسئ كل "كرازي طارئ" على ثورة يريد أن يخمد شعلتها والتي ستبقى حتى نصرها!

يوم 21 مارس يوما "ثلاثي الابعاد" للفلسطيني به نعيش مع الأم والفرح والكرامة!

ملاحظة: مدع يقول أنه يريد "تطهير نابلس" من الفوضى التي تخدم الاحتلال، وهو بذاته الحارس الأمين لقوات المحتل لضرب كل بؤر رفض الاحتلال، هو من ينسق لهم وليس معهم للقيام بـ"واجبهم" بعباية "التنسيق الأمني المقدس"..صار بدها تعريف جديد لكلمة "محتل"!

ملاحظة: عضو مركزية فتح، عفوا أمين سرها يدعي أن ترامب سيعمل على دعم شعب فلسطين..طيب شو تحكوا بهيك حكي..معقول الانحدار يصل الى هذا المستوى..لك الصبر يا شعبي!